

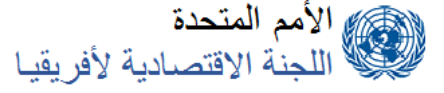
Distr.: General

ECA/SRO-NA/ICE/31/6

March 2016

Arabic

Original: French



الاجتماع الواحد والثلاثون للجنة الخبراء الحكومية الدولية

الرباط، المغرب

1 - 4 آذار/مارس 2016

تقرير

قائمة المحتويات

أولاً- تنظيم الاجتماع والمشاركة.....	1
ثانياً - افتتاح الاجتماع.....	3
ثالثاً - انتخاب أعضاء المكتب	6
رابعاً- إقرار جدول الأعمال وبرنامج العمل	7
خامساً - الموجز الإقليمي لشمال أفريقيا 2015 - 2016	7
سادساً - الجلسة الخاصة: "الاقتصاد الأخضر، السبيل نحو تسريع التنمية الصناعية في شمال أفريقيا"	11
سابعاً - مائدة مستديرة/اجتماع الخبراء المخصص: "تحقيق التصنيع عبر التجارة في شمال أفريقيا في سياق المنطقة القارية للتجارة الحرة والاتفاقات التجارية الكبرى"	14
ثامناً - التقرير بشأن الأجندات الإقليمية والدولية وغيرها من المبادرات الخاصة في شمال أفريقيا.....	14
تاسعاً - تقرير أنشطة المكتب وبرنامج عمله لسنة 2015: المسائل النظامية	18
عاشراً - مناقشة واعتماد توصيات المائدة المستديرة/ اجتماع الخبراء المخصص	21
حادي عشر - مناقشة واعتماد تقرير الاجتماع الواحد والثلاثين للجنة الخبراء الحكومية الدولية.....	21
ثاني عشر- تاريخ ومكان انعقاد الاجتماع الواحد والثلاثين للجنة الخبراء الحكومية الدولية	21
ثالث عشر- أية مسائل أخرى	21
رابع عشر- اختتام الاجتماع	22
الملحق الأول	24
توصيات الاجتماع الواحد والثلاثين للجنة الخبراء الحكومية الدولية	24
الملحق الثاني: توصيات اجتماع الخبراء المخصص	26
الملحق الثالث: جدول الأعمال	29
الملحق الرابع: لائحة المشاركين	31
الملحق الخامس: رسالة شكر	41

أولاً- تنظيم الاجتماع والمشاركة

1. انعقد الاجتماع الواحد والثلاثون للجنة الخبراء الحكومية الدولية لمكتب شمال أفريقيا التابع للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، بالرباط (المغرب) في الفترة من فاتح إلى 4 آذار/مارس 2016. وترأس حفل الافتتاح السيدة حكيمه الحيطي، الوزيرة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة المكلفة بالبيئة بالمملكة المغربية، بحضور السيد الحبيب بن يحيى، الأمين العام لاتحاد المغرب العربي، والسيدة زكية الميداوي، مديرة التعاون المتعدد الأطراف والشؤون الاقتصادية الدولية لدى وزارة الشؤون الخارجية والتعاون بالمملكة المغربية. وتشرفت الجلسة الافتتاحية لأعمال اجتماع الخبراء المخصص حول التصنيع عبر التجارة في سياق المنطقة القارية للتجارة الحرة والاتفاقات الكبرى، بحضور السيد محمد بنعيداد، الأمين العام للوزارة المنتدبة المكلفة بالتجارة الخارجية.
2. وشارك في الاجتماع ممثلون عن الدول الأعضاء السبع (تونس، والجزائر، وليبيا، والسودان، ومصر، والمغرب، وموريتانيا).
3. وحضر هذا الاجتماع أيضا ممثلون عن المؤسسات التالية :

● منظومة الأمم المتحدة:

- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية؛
- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)؛
- منظمة التجارة العالمية؛
- مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين؛
- لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛
- لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)؛
- لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا:
- ✓ المركز الأفريقي لسياسة المناخ
- ✓ شعبة سياسة التنمية الاجتماعية
- ✓ شعبة التخطيط الاستراتيجي والجودة التشغيلية
- ✓ شعبة السياسة الاقتصادية الكلية
- ✓ شعبة التكامل الإقليمي والتجارة
- ✓ شعبة تنمية القدرات
- ✓ المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط

● الجماعات الاقتصادية الإقليمية:

- أمانة اتحاد المغرب العربي

● المنظمات الدولية والإقليمية:

- بعثة الاتحاد الأوروبي بالمملكة المغربية؛
- الوكالة اليابانية للتعاون الدولي؛
- المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الإيسيسكو)؛
- المركز الإسلامي لتنمية التجارة؛
- المركز الأفريقي للتدريب والبحث الإداري للإنماء (الكافراد)؛
- رابطة المنظمات الأفريقية للترويج التجاري؛

● الهيئات الدبلوماسية:

- سفارة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية؛
- سفارة الجمهورية التونسية؛
- سفارة جمهورية السودان؛
- سفارة جمهورية البنن؛
- سفارة بوروندي؛
- سفارة كندا؛
- سفارة الجمهورية الكونغو؛
- سفارة الجمهورية الديمقراطية للكونغو؛
- سفارة دجيبوتي؛
- سفارة فرنسا؛
- سفارة جمهورية الغابون؛
- سفارة جمهورية غانا؛
- السفارة البابوية للكرسي الرسولي؛
- سفارة الجمهورية الاشتراكية للفيتنام.

● الهيئات العمومية:

- المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية (المغرب)؛
- المندوبية السامية للتخطيط (المغرب)؛
- المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر (المغرب)؛
- الوكالة الوطنية لتنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية؛
- المغرب تصدير؛
- بنك المغرب (المغرب)؛
- المركز الأفريقي للتجارة والتكامل والتنمية (السنغال)؛
- المركز التقني للصناعات الميكانيكية والكهربائية (تونس)؛
- مكتب ساميت أليانسز إنترناشيونال؛

● الجامعات:

- جامعة ليل؛
- المعهد العالي الدولي للسياحة بطنجة؛
- معهد الدراسات الأفريقية؛
- جامعة محمد الخامس، الرباط؛
- جامعة وهران، الجزائر؛
- المعهد العالي للأعمال بتونس، جامعة تونس؛
- جامعة أبومي-كالافي، البنن.

● منظمات المجتمع المدني

- الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية؛

4. وترد القائمة المفصلة بأسماء المشاركين مرفقة بهذا التقرير.

ثانيا - افتتاح الاجتماع (البند 1 من جدول الأعمال)

5. رحب السيد نسيم أولمان، المدير بالإنابة لمكتب شمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا، في كلمته الافتتاحية بجميع المشاركين في هذا الاجتماع الواحد والثلاثين للجنة الخبراء الحكومية الدولية، وأشار بأن هذه الجلسة الافتتاحية هي مناسبة مواتية ليعبر المكتب عن جزيل شكره لجلالة الملك محمد السادس، ولحكومة المملكة المغربية وشعبها على الدعم المتواصل الذي تحظى به أنشطة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لفائدة القارة الأفريقية وفي سبيل تنميتها، وأيضا على الحفاوة والاستقبال المخصصين للمشاركين.

6. بعد ذلك، ذكّر السيد المدير بأنه رغم السياق الدولي العصيب الذي يشهد تراجع نمو الناتج الداخلي الإجمالي العالمي من 2,6 في المائة سنة 2014 إلى 2,4 في المائة سنة 2015، بسبب تباطؤ النمو في مجموعة بلدان البريكس (البرازيل، وروسيا، والهند، والصين، وجنوب أفريقيا)، أظهرت أفريقيا نوعا من المقاومة، صاحبها تراجع بسيط في النمو من 3,9 في المائة سنة 2014 إلى 3,7 في المائة سنة 2015. واستفادت القارة بالفعل من انخفاض تكاليف عوامل الإنتاج، وارتفاع الاستهلاك الداخلي — علما أن الطبقة المتوسطة بلغت أكثر من 370 مليون فرد سنة 2014 - وارتفاع الاستثمار. وبفضل ارتفاع طفيف في أسعار المواد الأولية سنة 2016، يمكن أن يصل النمو إلى حوالي 4,3 في المائة على الصعيد القاري.

7. وأشار أيضا إلى أنه على الصعيد الإقليمي، ظل متوسط النمو محصورا في حوالي 2,5 في المائة ما بين 2011 و2014 في شمال أفريقيا بسبب انخفاض أسعار المواد الأولية في الاقتصادات التي تعتمد على الصناعات الاستخراجية (الجزائر وموريتانيا) أو بسبب تدني العائدات السياحية الناتج عن السياق الأمني غير الملائم في كل من مصر وتونس. وفي المقابل، باستثناء ليبيا، بلغ النمو 3,9 في المائة سنة 2015، أي المستوى نفسه المحقق في الفترة ما قبل 2011.

8. ومن جهة أخرى، تحدث مدير المكتب بالإنابة عن رهانات وأهداف لجنة الخبراء الحكومية الدولية لهذه السنة علاقة بمؤتمر الأطراف الثاني والعشرين وأجندة 2030، في الوقت الذي تتضح خطورة الوضع بالنظر مثلا إلى آثار تغير المناخ في المغرب أو ارتفاع مستوى المياه في المناطق الزراعية في مصر، مما يدعو بالحاح إلى حماية الأجيال المقبلة. وبعد ذلك، ذكّر بأن الأولويات الملحة في شمال أفريقيا تتجاوز الظرفية الاقتصادية أو السياق السياسي الأمني. إذ تستخدم هذه المنطقة دون الإقليمية اليوم حوالي 80 في المائة من مواردها المائية مقابل 3 في المائة فقط بالنسبة للقارة الأفريقية بأكملها و8,8 بالنسبة لباقي العالم.

9. ويضيف اتفاق باريس الذي سيتم التوقيع عليه في 22 نيسان/أبريل المقبل، الصيغة الرسمية على التزام البلدان للتوجه نحو الاقتصادات ذات انبعاثات كربون ضعيفة. وفي غضون بضعة أشهر، سيركز مؤتمر الأطراف الثاني والعشرين الذي ستحتضنه مراكش من 7 إلى 18 تشرين الثاني/نوفمبر المقبل، على تطبيق الالتزامات التي من المتوقع اتخاذها، وخصوصا في مجال تقليص انبعاثات الغازات الدفيئة أو تعزيز مقاومة الصدمات المناخية. ويقر الاتفاق بالفعل بضرورة مراعاة احتياجات التكيف التي عبرت عنها البلدان.

10. ونوه مدير المكتب بالإنباء بحضور المبعوثة الخاصة للمناخ في إطار مؤتمر الأطراف الثاني والعشرين، في شخص السيدة الوزيرة الحيطي، من أجل أن تناقش مع المشاركين تحليل رهانات هذا المؤتمر العالمي الرفيع المستوى. وأشار من جهة أخرى إلى أهمية التصنيع من أجل تنمية شمال أفريقيا، إضافة إلى المحافظة على الموارد واحترام حقوق الأجيال المقبلة.

11. وبمناسبة الاجتماع الحالي للجنة الخبراء الحكومية الدولية، دعا السيد المدير المشاركين إلى دراسة الكيفيات الكفيلة بتوفير فرص الشغل المستدامة-لاسيما لفائدة الشباب والنساء الذين هم أبرز ضحايا البطالة، وتقليص الفقر، والتفاوتات الاجتماعية وتحسين ظروف عيش السكان. ويستلزم تحقيق كل هذه الأهداف إنشاء أوجه التآزر المتينة بين الاستراتيجيات والبرامج الوطنية، وخصوصا في مجال تدريب الموارد البشرية، والتشغيل، والابتكار، والتجارة، والشراكات بين القطاعين العام والخاص.

12. وأخبر المشاركين أيضا بأن الإصدار المقبل من التقرير الاقتصادي لأفريقيا الذي تُعده اللجنة الاقتصادية لأفريقيا سيتطرق إلى السبيل الذي يمكن بفضل تحقيق التصنيع "الأخضر" في أفريقيا. وسيصدر هذا التقرير في غضون شهر، وسيقيم النماذج الحالية للتنمية الصناعية وسيحلل خيارات السياسات والتدابير اللازمة لجعل القطاع الصناعي محركا لعملية التحول نحو نمو أخضر شامل، عبر الارتكاز على المزايا النسبية للقارة. وإلى جانب الأثر الإيجابي على هذه الاقتصادات، يتلاءم حل مختلف هذه الإشكاليات مع الأهداف السبعة عشر الواردة في أجندة التنمية المستدامة لعام 2030 التي اعتمدها نهاية 2015 البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة من أجل الحد من الفقر، وتقليص التفاوتات، وخصوصا مكافحة تغير المناخ.

13. وعلى الصعيد الحكومي الدولي، ذكّر المدير بالإنباء بأن البلدان ينبغي عليها لزوما الاتفاق على مؤشرات أهداف التنمية المستدامة بمناسبة الدورة السابعة والأربعين للجنة الإحصاءات التابعة للأمم المتحدة. وينبغي عليها أن تشرع في مواءمة سياساتها مع أجندة التنمية الجديدة تحضيرا للمنتدى السياسي الرفيع المستوى بشأن التنمية المستدامة، المرتقب انعقاده في تموز/يوليوز المقبل بنيويورك.

14. وقبل أن يختم السيد المدير كلمته، قدم لمحة عن تنظيم الاجتماع الواحد والثلاثين للجنة الخبراء الحكومية الدولية، والتقارير التي سيتم عرضها بهذه المناسبة، بهدف إغنائها وإقرارها خلال المناقشات، وستتم صياغة كل ذلك ضمن تقرير سيحال على جهازها التقريبي.

15. وقدم السيد المدير أيضا أعمال اجتماع الخبراء المخصص في موضوع "التصنيع عبر التجارة في شمال أفريقيا، في سياق المنطقة القارية للتجارة الحرة والاتفاقات التجارية الكبرى"، الذي يرمي إلى تحديد الظروف اللازمة لجعل تحرير التجارة رافعة للتصنيع والتحول الهيكلي لاقتصادات المنطقة دون الإقليمية.

16. وأكد السيد المدير مجددا، باسم جميع المشاركين، وباسم مكتب شمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا، وباسمه شخصيا، على امتنانه العميق لجلالة الملك محمد السادس، وللحكومة المغربية، وللشعب المغربي على الاهتمام الذي يوليه لأنشطة مكتب اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والرعاية التي يشملها بها، والحفاوة التي يُستقبل بها دائما المشاركون من دول المنطقة دون الإقليمية.

17. وفي نهاية كلمته، جدد المدير بالإنابة لمكتب شمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا شكره لجميع المشاركين وتمنى النجاح لأعمال الاجتماع الواحد والثلاثين للجنة الخبراء الحكومية الدولية.

18. وأخذ بعد ذلك الأمين العام لاتحاد المغرب العربي، السيد الحبيب بن يحيى، الكلمة ليشكر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ويهنئها على تنظيم هذا الاجتماع الذي يفرض نفسه مع الوقت كأرضية لا محيد عنها للتفكير في القضايا ذات الصلة بالتنمية في شمال أفريقيا ويجمع الخبراء الدوليين الرفيعة المستوى. وذكر بالعلاقات الممتازة القائمة بين الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ولاسيما مع مكتب شمال أفريقيا. وأشار أيضا إلى أن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا طالما دعمت اتحاد المغرب العربي في نهجه الرامي إلى تعزيز آليات التكامل الإقليمي وتحسينها، منذ 1994.

19. وأضاف بعد ذلك بأن مكتب شمال أفريقيا والأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي يشكلان حاليا ثنائيا لا ينفصل، يستمد زخمه الدائم من خلال التعاون بين المؤسسات والتفاعل في شتى المجالات والمواضيع المتعلقة بالتنمية والتكامل الإقليمي. كما ذكر المشاركين بأهمية موضوع الاجتماع الواحد والثلاثين للجنة الخبراء الدولية هذه السنة والذي يبقى مطروحا بما أن التجارة الخارجية في عالم يزداد عولمة، جزء لا يتجزأ عن السياسات الاقتصادية العامة بالنظر إلى تفاعلها مع التنافسية، والسياسة الصناعية، والبنيات الأساسية، ومناخ الأعمال، إلخ.

20. وأعلم السيد الحبيب بن يحيى المشاركين بالانطلاق الرسمي لأنشطة البنك المغربي للتجارة الخارجية والاستثمار في 22 كانون الأول/ ديسمبر 2015 بتونس عقب اجتماع الجمعية العامة، حيث تم في نفس المناسبة تعيين المدير ومساعد المدير، وأعضاء مجلس الإدارة؛ معربا عن تفاؤله فيما يتعلق بقدرة هذا البنك على تحفيز التجارة المغربية البينية والاستثمار المنتج في المنطقة دون الإقليمية.

21. وذكر الأمين العام لاتحاد المغرب العربي أيضا بأن تحقيق التنمية المطردة والشاملة رهين بالجمع بين عنصرين أساسيين: '1' تطوير البنيات الأساسية، '2' وتعميق عملية التكامل. وهما شرطان سيمكناهما أفريقيا، بما فيها المغرب العربي، من النهوض باقتصاداتها وتقليص تبعيتها الخارجية لأسعار المنتجات والمواد الأولية المصدرة.

22. وقبل ختام مداخلته، أشار السيد الحبيب بن يحيى إلى انطلاق المفاوضات الرامية إلى إنشاء المنطقة القارية للتجارة الحرة سنة 2017، وإلى أنه بفضل المساهمة الفعالة للأمانة العامة في هذه الجهود، وبفضل دعم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والمساعدة التقنية التي تقدمها، سيتم توقيع اتفاق عام للتجارة الحرة على المستوى القاري، خلال سنة 2017.

23. وأخيرا، جدد الأمين العام لاتحاد المغرب العربي شكره للمكتب وللمشاركين من دول المنطقة دون الإقليمية، كما عبر عن متمنياته بالنجاح لأعمال الاجتماع الواحد والثلاثين للجنة الخبراء الحكومية الدولية.

24. وفي مستهل كلمتها، توجهت السيدة حكيمة الحيطي، الوزيرة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة المكلفة بالبيئة (المملكة المغربية) بالشكر لمدير مكتب شمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا على إشراكها ودعوتها إلى هذا الاجتماع الهام للجنة الخبراء الحكومية الدولية في دورته الواحدة والثلاثين، وللسيد رئيس مكتب لجنة الخبراء الحكومية الدولية المنتهية ولايته على التزامه تجاه تحقيق التكامل في المنطقة دون الإقليمية، كما رحبت بالأمين العام لاتحاد المغرب العربي، وبالمشاركين من باقي الدول الأعضاء وممثلي مختلف المؤسسات الحاضرة.

25. بعد ذلك، أثنت الوزيرة على اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على وجهة اختيار موضوع حلقة العمل وهو "الاقتصاد الأخضر، السبيل نحو تسريع التنمية الصناعية في شمال أفريقيا" في غياب بديل آخر حاليا عن النمو الأخضر أمام القارة، بالنظر إلى التحديات والآثار السلبية على كوكبنا، مثل ضياع الأراضي وتدهورها، والكوارث الطبيعية، والفيضانات، وغيرها. وأشارت أيضا إلى التزام أفريقيا بأكملها بالمضي تدريجيا نحو النمو الأخضر الخالي من انبعاثات الكربون حسبما تم الاتفاق عليه في مؤتمر الأطراف الواحد والعشرين ببائيس، مع التطلع إلى تحقيق تحول هيكلي فعلي لاقتصادات قارتنا.

26. وبعد ذلك، ذكرت الوزيرة المنتدبة بالمعالم العامة لسياسة المملكة المغربية منذ دستور 2011 الجديد، الذي أرسى مؤسسات وطنية مكلفة بتنفيذ السياسات البيئية مثل الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة بالمغرب التي تركز على الترابط البيئي للاقتصاد الأخضر مع تسريع التنمية الصناعية.

27. وذكرت السيدة الوزيرة بتجربة المغرب في بعض السياسات القطاعية، مثل الماء، والسياحة، والطاقة، إلى جانب افتتاح محطة الطاقة الشمسية "نور" مؤخرا بورزازات، والآثار الإيجابية المقدره بنقطتين في نمو الناتج الإجمالي وإحداث 250.000 فرصة عمل سنة 2014.

28. وقبل الختام، ذكرت السيدة الوزيرة المشاركين بأن المغرب سينظم في تشرين الثاني/نوفمبر القادم مؤتمر الأطراف الثاني والعشرين، مع عزم والتزام أعلى مؤسسة بالدولة تجاه التنمية النظيفة والمستدامة. وأخيرا، عبرت السيدة الوزيرة عن أملها أن يتبادل الخبراء الحاضرون في هذا الاجتماع خبراتهم من أجل توحيد القوى وتشجيع تنفيذ الحلول على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.

29. وأخيرا، أعلنت السيدة الوزيرة عن افتتاح الاجتماع الواحد والثلاثين للجنة الخبراء الحكومية الدولية.

ثالثا – انتخاب أعضاء المكتب (البند 2 من جدول الأعمال)

30. على إثر المشاورات التي جرت بين رؤساء الوفود، انتخبت اللجنة أعضاء المكتب على النحو التالي:

- الرئيس : السودان

- نائب الرئيس : المغرب

- المقرر : تونس

رابعاً- إقرار جدول الأعمال وبرنامج العمل (البند 3 من جدول الأعمال)

31. عند بداية الأعمال، استهل رئيس مكتب لجنة الخبراء الحكومية الدولية لسنة 2016 كلمته بالثناء على أعضاء اللجنة على الثقة التي وضعوها في بلده ورحب بجميع المشاركين. كما هنا المكتب المنتهية ولايته ومكتب شمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا على الجهود الجبارة التي بذلها طيلة الفترة المنقضية.

32. وفي أعقاب هذه المداخلة، أقرت اللجنة جدول الأعمال (ECA/SRO-NA/ICE/31/1) وبرنامج العمل (ECA/SRO-NA/ICE/31/1/Add.2).

خامساً – الموجز الإقليمي لشمال أفريقيا 2015 – 2016 (البند 4 من جدول الأعمال)

33. قدمت الأمانة الاستنتاجات الرئيسية المستخلصة من الوثيقة المعنونة «الموجز الإقليمي لشمال أفريقيا سنة 2015» (ECA/SRO-NA/ICE/31/2). ويعرض هذا التقرير التطورات الأخيرة للمؤشرات الكلية الاقتصادية والاجتماعية، والرهانات التي تواجه هذه المنطقة.

34. واغتنتم الأمانة المناسبة لتتقدم بالشكر للدول الأعضاء التي أجابت على الاستمارات التي أرسلها المكتب تحضيراً لصياغة هذا التقرير، ودعت إلى إرساء آليات مشتركة أفضل أداءً لجمع البيانات.

35. وركز الموجز الإقليمي على النقاط التالية:

- الظرفية الدولية والإقليمية؛

- الأداء الاقتصادي في شمال أفريقيا؛

- التنمية البشرية والاجتماعية؛

- وضع النوع في شمال أفريقيا.

36. وأشار التقرير بالأساس إلى أن نمو الناتج الداخلي الإجمالي العالمي انخفض انخفاضاً طفيفاً من 2,6 في المائة إلى 2,4 في المائة سنة 2015. وتم تعويض هذا الانخفاض بفضل حُسن أداء التكوين الإجمالي للرأس المال الثابت ونفقات الاستهلاك النهائي للأسر.

37. ولا تزال العوامل السياسية والأمنية تؤثر على النمو في شمال أفريقيا، لاسيما في تونس وليبيا. فبعد عدة سنوات من النمو المتضعضع، انتعش النمو سنة 2015 ليصل إلى 3,8 في المائة (مقابل 2,6 سنة 2014). وساهمت العديد من العوامل في هذا الانتعاش: '1' عودة استقرار سياسي نسبي في مصر التي بلغ فيها النمو 4,2 في المائة سنة 2015؛ '2' وثبات الاقتصاد الجزائري (3,8 في المائة)؛ '3' والتطور الجيد للناتج الداخلي الإجمالي المغربي (4,4 في المائة).

38. وتفاقم العجز المجمع للميزان التجاري للمنطقة دون الإقليمية من نسبة 4,9- في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2014 إلى 6,2- في المائة سنة 2015. ويرجع ذلك إلى تدهور ميزان المدفوعات الخارجية في الجزائر بسبب تدهور سعر النفط (بلغ عجز الحساب الجاري 7,7- في المائة من الناتج

الداخلي الإجمالي لسنة 2015)، وإلى ارتفاع عجز الحساب الجاري في موريتانيا (25,8- في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي لسنة 2015)، وإلى تفاقم عجز الميزان التجاري في مصر (من 0,8- في المائة سنة 2014 إلى 3,4- في المائة سنة 2015). فيما خفض المغرب العجز من 5,8- في المائة سنة 2014 إلى 5,3- في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2015، وخفضت تونس العجز من 8,9- في المائة إلى 6- في المائة، وكذلك السودان من 8,4- في المائة إلى 6,8- في المائة.

39. ولا تزال اقتصادات المنطقة دون الإقليمية رهينة بصادرات المواد الأولية (المحروقات الخام، والفوسفات، والحديد، والذهب، والنحاس، والمنتجات الزراعية)، التي تسبب انخفاض أسعارها المترامن خلال الفترة المعنية في زيادة ضعف الوضع التجاري الخارجي لمعظم بلدان شمال أفريقيا. حيث تعتمد عائدات صادرات بعض الدول مثل موريتانيا وليبيا والجزائر اعتمادا شبه حصري على منتجات الريع. وبالنسبة لاقتصاد السودان والجزائر وموريتانيا، تمثل المواد المصدرة الأساسية أكثر من 77 في المائة من إجمالي الصادرات.

40. وي طرح هذا الوضع بشدة ضرورة إرساء سياسات صناعية، لاسيما تثمين المواد الأولية، التي تتيح تحفيز توفير فرص العمل والدخل وتعزيز إنتاج الثروات. وفي هذا السياق، يتعين استهداف الأنشطة والمواد ذات القيمة المضافة العالية التي تتيح تنافسية مستدامة للصناعات. كما سيكون من الأفضل أن تدخل هذه القطاعات الصناعية في سلاسل القيمة الإقليمية التي تتيح وتستفيد في الآن ذاته من إيجابيات تكامل صناعي إقليمي قوي.

41. وتتعرض المالية العامة بشدة لصدمات خارجية يعكسها ارتفاع الشكوك بشأن الاستثمار لفائدة التنمية. ويمكن خفض هذه الهشاشة في المقام الأول عبر إصلاح النظام الضريبي، للفصل بين المصاريف العادية وعائدات صادرات المواد الأولية داخل هيكل موازنة الدول. وبالنسبة لمعظم بلدان المنطقة، تعتمد ميزانية الدولة على عدد محدود من القطاعات والموارد المتقلبة. وتم تحقيق بعض الإنجازات لتحسين تدبير المالية العمومية وتنويع الموارد، خصوصا الضريبية منها، إلا أن الطريق لا يزال شاقا. وتقدر حصة العائدات الضريبية في الناتج الداخلي الإجمالي بحوالي 19 في المائة في جميع البلدان، باستثناء السودان (7,3 في المائة).

42. وتصبح الحاجة ملحة إلى رفع حصة التمويل الخاص في الاستثمارات، وتعبئة الادخار، وتطوير الخدمات المالية التي ينبغي أن توجه هذا الادخار نحو الاستثمارات المنتجة. كما سيساهم التحسن الملحوظ في مناخ الأعمال، بلا شك، في ضخ الدينامية في هذه العملية.

43. وشكلت سنة 2015 منعطفا ضمن أجندة التنمية العالمية، حيث شهدت نهاية مرحلة الأهداف الإنمائية للألفية، وأثمرت اعتماد خطة التنمية لما بعد 2015. ويتعلق الأمر ببرنامج طموح وطويل الأمد يروم تحسين الأوضاع المعيشية للسكان وحماية الأرض من تغير المناخ.

44. ويكشف تقييم المجاميع الاجتماعية عن التقدم الملحوظ الذي حققته بلدان شمال أفريقيا في سعيها لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، كما يشير بالخصوص إلى الجهود المبذولة لتحقيق العديد من الأهداف المنشودة ومنها الأهداف ذات الصلة بخفض الفقر، وتحسين الصحة والتعليم.

45. إلا أن العديد من التحديات لا تزال قائمة بسبب نموذج التنمية والإطار المرجعي لقياس التطور. ولم تتمكن أي من الدول تحقيق إحدى غايات الهدف الإنمائي للألفية الأولى: "توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع، بمن فيهم النساء والشباب"، وذلك رغم تحقيق معدل نمو مطرد قبل الأزمات الاقتصادية والسياسية والذي لم يكن كافياً لتحقيق تحسن ملحوظ في العمالة.

46. وبالتالي، ترتفع نسبة البطالة بصفة هيكلية بمتوسط إقليمي بلغ 11,5 في المائة في 2014. ويُعد معدل مشاركة المنطقة داخل سوق العمل الأضعف (43,1 في المائة) مقارنة بالمعدل العالمي (54,8 في المائة) أو مع دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (60 في المائة) أو أفريقيا جنوب الصحراء (65,4 في المائة). ويبعث وضع النساء والشباب على القلق بهذا الصدد. لذا باتت المشاركة الكاملة للنساء والشباب في الحقل الاقتصادي والسياسي شرطاً لازماً ضمن نموذج تنمية أكثر دينامية وشمولية واستدامة.

47. ومن جهة أخرى، يشير التقرير إلى أن التقدم الاجتماعي المحرز على المستوى الوطني يخفي حالات من عدم المساواة بين مناطق داخل البلد نفسه. ويبقى مشكل التوزيع المنصف لأرباح النمو قائماً على صعيد المجالات الترابية. وتتضح حدود نموذج التنمية المعتمد بالفوارق في مستوى التنمية بين المناطق الغنية، وهي خصوصاً المناطق الحضرية التي تتركز بها الأنشطة الاقتصادية، وبين المناطق الفقيرة، التي تكون في أغلبها هامشية وريفية.

48. وبالنسبة للعرض الخاص بالمواعيز القطرية، أوضحت الأمانة بأنها تمثل أداة جديدة للحوار التفاعلي مع البلدان الأعضاء. وتُجسّد إنجاز هذه التقارير القطرية انطلاقاً من قرار صادر عن مؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للوزراء المكلفين بالتخطيط والتنمية الاقتصادية المنعقد بأبوجا، نيجيريا شهر آذار/مارس 2014. وتتبع هذه المبادرة من التوجه الاستراتيجي الجديد لمهمة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لمواكبة جهود البلدان الأعضاء في تحقيق التحول الهيكلي لاقتصاداتها.

49. وقدمت الأمانة العامة محتوى وشكل المواعيز القطرية التي تم إعدادها سنة 2014 و2015: '1' التحليلات المواضيعية؛ '2' والهيكلية؛ '3' والصعوبات، لاسيما في مجال توفر المعلومات والوصول إليها، '4' والبيانات اللازمة لتحسين إعداد المواعيز القطرية.

50. وذكرت الأمانة بأن المواعيز القطرية تعتبر وسيلة جديدة للحوار التفاعلي مع الدول الأعضاء من أجل مواكبة جهودها الرامية إلى تحقيق التحول الهيكلي لاقتصادها. وتطرقت المواعيز القطرية التي تم إعدادها خلال السنتين 2014 و2015 إلى مواضيع متنوعة منها الاقتصاد الأخضر، والتكاليف المتعلقة باستراتيجية محاربة الفقر، والإصلاحات الهيكلية المتعلقة بسياسات الرعاية الاجتماعية، والإقصاء الاجتماعي، واستدامة المالية العامة. وذكرت بأنه تم تحسين هيكلية وشكل المواعيز القطرية المقدمة سابقاً أمام الاجتماع التاسع والعشرين للجنة الخبراء الحكومية الدولية لسنة 2014، كما هو الأمر بالنسبة لعمليات جمع البيانات.

51. وأكدت الأمانة على ضرورة عقد شراكة مع مختلف المؤسسات التي تُنتج الإحصاءات داخل الدول الأعضاء، على أساس الالتزام الرسمي بالتعاون وتبادل البيانات، حسب ما جاء في قرار مؤتمر الوزراء المنعقد في أبوجا (نيجيريا). كما ذكرت بأن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تعمل بشراكة مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية ومؤسسات أخرى تابعة للأمم المتحدة من أجل جمع البيانات وإعداد المواعيز القطرية. إلا أن عدداً من التحديات يظل قائماً. ويتعلق الأمر بما يلي على الخصوص:

- غياب البيانات المفصلة، حسب ما يتطلبه نموذج بيانات المواجيز القطرية، لاسيما فيما يتصل بالقطاع الاجتماعي؛
- عدم تحيين مختلف المؤسسات/ الإدارات الوطنية للبيانات بشكل منتظم؛
- الحاجة إلى توفر البيانات عن مؤشرات الأداء الاقتصادي كل ثلاثة أشهر؛
- انخراط الدول الأعضاء في تحديد المواضيع المطروحة ضمن المواجيز القطرية لسنة 2016، على أساس تحديات وأولويات الدول، وتعاونها الفعلي، لاسيما فيما يتصل بالحصول على المعلومات والبيانات اللازمة.

52. وبعد عروض الأمانة، أخذ الكلمة ممثل السودان، بصفته رئيس المكتب الحالي للجنة الخبراء، ليستعرض أمام الخبراء نتائج الدراسة في موضوع "التجارة والتصنيع والنمو الاقتصادي في شمال أفريقيا". وأشار إلى أن الدراسة ناقشت دور التجارة باعتبارها محركا للنمو الاقتصادي في إطار تحليلي للاستراتيجيات الصناعية. وناقشت الدراسة خصوصا تأثير استراتيجيات تعويض الواردات وتشجيع الصادرات على النمو، إضافة إلى العلاقة بين التجارة والتصنيع من خلال تجارب منطقة شمال أفريقيا. وأوصى في ختام عرضه بإنشاء جماعة اقتصادية لشمال أفريقيا من أجل تحسين التجارة والنمو الاقتصادي.

53. وبعد انتهاء جميع العروض، تقدمت اللجنة بالشكر للأمانة وهنأتها على جودة العروض وثنائها، وأبدت بعض الملاحظات بخصوص أهمية ومصادقية البيانات الإحصائية، وضرورة تكثيف العمل مع الدول من أجل تحيين البيانات الإحصائية المتوفرة.

54. ونوهت اللجنة بالتقدم الذي أحرزته دول شمال أفريقيا في مجال الأداء الاقتصادي والمبادلات البينية الإقليمية، كما أشارت إلى ضرورة تحليل أعمق للأنظمة الضريبية. وشددت أيضا على ضرورة مناقشة المسائل ذات الصلة بتمويل التنمية.

55. وأشارت اللجنة إلى أن تطور المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية يبرز بأن التحول الهيكلي يتحقق في شمال أفريقيا، لكن بوتيرة أقل من التقدم المحرز في مناطق أخرى من القارة. ورأت اللجنة بأن الموجز الإقليمي ينبغي أن يتضمن مقارنات لشمال أفريقيا مع مناطق جغرافية أخرى، لتحسين تقييم المؤشرات الاجتماعية الاقتصادية.

56. ولاحظت اللجنة بأن التوصيات الواردة في تقرير الأمانة والدراسة التي قدمها ممثل السودان لم تأخذ دائما في الاعتبار خصوصيات كل دولة، لاسيما فيما يتعلق بمستوى تنوع اقتصادها.

57. وبخصوص المواجيز القطرية، دعمت اللجنة، وبقوة، طلب المكتب أن ينشئ مع الدول الأعضاء آلية مستدامة لجمع البيانات تتيح إعداد مواجيز قطرية ذات جودة انطلاقا من بيانات منسجمة.

58. وفي ختام المناقشات، أقرت اللجنة توصيات الأمانة وأضافت إليها بعض التعديلات الواردة في ملحق هذا التقرير.

سادسا – الجلسة الخاصة: "الاقتصاد الأخضر، السبيل نحو تسريع التنمية الصناعية في شمال أفريقيا" (البند 5 من جدول الأعمال)

59. تمثل الهدف الأساسي لهذه الجلسة في تبادل المعارف والخبرات بشأن الاقتصاد الأخضر وعلاقته بالتحول الصناعي. وسعت إلى تحسين الوعي بدور المقاولات في الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر في شمال أفريقيا وإصدار توصيات تروم تكييف السياسات الصناعية وتشجيع تنمية المقاولات الخضراء، وخصوصا المقاولات الصغيرة والمتوسطة منها.

60. وعلى وجه الخصوص، حاولت هذه الجلسة الإجابة على التساؤلات الآتية:

- كيف يمكن إنشاء بيئة ملائمة تتيح لمقاولات القطاع الصناعي وخصوصا منها المقاولات المتوسطة والصغيرة الاستفادة على أكمل وجه من إمكانات الاقتصاد الأخضر؟
- ما هي العراقيل أمام تنمية الرأس المال البشري والتكنولوجيا والابتكار – وهي العناصر الأساسية لتحقيق تحول صناعي ناجح – في شمال أفريقيا؟
- كيف يتعين على صناع القرار صياغة السياسات الصناعية التي تأخذ في الاعتبار التحديات البيئية والالتزامات المتخذة في مجال التصدي لتغير المناخ وتنفيذ الأهداف الجديدة للتنمية المستدامة؟
- أية آليات السياسات الكفيلة بالزيادة في تعبئة الموارد المالية العامة والخاصة الداخلية، بما في ذلك مساهمة القطاع المالي لفائدة تمويل التصنيع الأخضر؟
- كيف يمكن لبلدان المنطقة استخدام التعاون جنوب-جنوب لتشجيع تطوير الصناعة الخضراء؟

- الصناعة والاقتصاد الأخضر في شمال أفريقيا: وجهة نظر المقاولات

61. قدمت الأمانة أهم خلاصات الإصدار الذي يحمل عنوان "الصناعة والاقتصاد الأخضر في شمال أفريقيا: الرهانات والممارسات والدروس المستفادة". ويستعرض التقرير وجهة نظر المقاولات بشأن الاقتصاد الأخضر، وفهمها لرهاناته وفرصه، إلى جانب الممارسات المعتمدة لإدماج التحديات البيئية والاجتماعية ضمن استراتيجياتها وأنشطتها. ويشير أيضا إلى إكراهات المقاولات وتطلعاتها فيما يتصل بإصلاح السياسات العامة.

62. وتمت صياغة هذا التقرير انطلاقا من نتائج الدراسة الاستقصائية التي أنجزها مكتب شمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا لدى 200 مقولة تعمل في مختلف القطاعات بأربع دول من شمال أفريقيا (الجزائر، ومصر، والمغرب، وتونس). وتم استكمال هذه البيانات المجمع بالبحث، واللقاءات مع بعض منظمات أرباب العمل، وكذا نتائج اجتماع الخبراء المنظم بالرباط سنة 2015. وكشفت الدراسة الاستقصائية لدى مقاولات القطاع الصناعي عن وعي حقيقي بالإمكانات التي يتيحها الاقتصاد الأخضر، إضافة إلى تزايد التزام المقاولات الكبيرة بالمسؤولية الاجتماعية للمقولة. وترتبط الممارسات الجيدة التي تطورها هذه الشركات بالأساس بإرساء أنظمة التدبير البيئي، وخفض استهلاك الطاقة، ومعالجة المياه المستعملة، وتثمين النفايات، وإنشاء وحدات البحث، وإبرام الشراكات مع الجامعات ومراكز البحث، واعتماد خطط التدريب، ونشر التقارير عن التنمية المستدامة.

63. وتواجه المقاولات الصغيرة والمتوسطة، التي تكوّن الجزء الأكبر من النسيج الصناعي، عقبات داخلية تحدّ من انخراطها (ضعف القدرات التمويلية، وضعف الحصول على التكنولوجيا، والخبرة المحدود، وضيق السوق الوطنية، ونقص التشريعات). وبالتالي، تتعين مراجعة الآليات العمومية لدعم المقاولات الصغيرة والمتوسطة وتكييفها وتوسيع نطاقها في إطار شراكة رابح-رابح التي تشجعها على احترام القوانين والتشريعات البيئية والاستثمار في تكنولوجيا الإنتاج النظيف. وتبقى حملات التوعية ودعم المقاولات في مجال المسؤولية الاجتماعية للمقاولات غير مهيكلّة وغير كافية. ومن بين الرهانات البيئية التي تصرّح المقاولات المستوجبة بأنها تعرقلها، يمكن أن نذكر ترشيد استخدام الطاقة، وتقليص النفقات وتنميتها، ومعالجة وتدوير المياه المستعملة، والوقاية من التلوث. واعتبرت هذه المقاولات بأن ترشيد استخدام المياه وتنمية الطاقات المتجددة يحظيان بدرجة متوسطة من الاهتمام بالنظر إلى تسعيرة الماء غير الملائمة (التي لا تشجع على الاقتصاد فيه) وضعف الحصول على الحلول التكنولوجية في مجال الطاقات المتجددة. كما أن خفض انبعاثات ثنائي أكسيد الكربون لا تشكل أولوية من وجهة نظر المقاولات المستجوبة، مما ينبئ عن قلة الوعي بالمخاطر البيئية.

64. وتتبع السياسة البيئية التي تعتمد عليها المقاولات بالأساس من احترام التشريعات (الدولية و/أو الوطنية)، والانشغال بتقليص الفاتورة الطاقية وتكاليف الإنتاج، وتعزيز سمعة المقولة، ومراعاة المنافسة الدولية في سياق عولمة التجارة (خصوصا متطلبات الأسواق الأوروبية).

65. وإلى جانب التشريعات، يضطلع السياق القطاعي ونمو السوق والآليات العمومية للدعم الفني والمالي بدور جوهري في النهوض بالاقتصاد الأخضر وإنشاء نسيج جديد من المقاولات الصغيرة والمتوسطة التي تراعي البيئة في ابتكاراتها. وترى معظم المقاولات بأن الاقتصاد الأخضر سيتطور في السنوات القادمة بالنظر لآفاق تطور السوق العالمية للتكنولوجيا والمنتجات الخضراء. وتشير مع ذلك إلى الشكوك المحيطة بتطور الأسواق الوطنية التي لا تزال تعاني من عدم النضج وغياب المحفزات العمومية لتحمل التكاليف الإضافية المرتبطة بالاقتصاد الأخضر. ولا يُعد نمو الطلب الداخلي للمستهلكين والزبناء واضحا أو ملموسا بما فيه الكفاية ليؤخذ في الاعتبار. ومن بين الإكراهات المشار إليها نذكر القدرات التمويلية المحدودة، والخبرة غير الكافية، والوصول المحدود للتكنولوجيا، وضعف أداء أنظمة الابتكار، وضيق السوق الوطنية. ورغم أن الدراسة الاستقصائية لم تتح الحصول على معلومات بشأن الاستثمارات التي أنجزتها هذه المقاولات، فقد أبرزت ضعف تمويل المقاولات في مجال البحث والتطوير والتدريب.

66. وأخيرا، لا تهتم المقاولات الصغيرة والمتوسطة بالبعد الاجتماعي للاقتصاد الأخضر. ولا ينبغي أن يقتصر هذا البعد على التشغيل، بل يتعين أن يشمل باقي التحديات المتمثلة في خفض الفقر والتفاوتات، عبر المزيد من الاهتمام بالسكان الريفيين، الذين تتركز ظروف عيشهم على الموارد الطبيعية، وبالنساء والشباب. ونجد عموما بأن الشركات الكبرى هي التي تستثمر في التنمية المحلية ودعم المجتمعات.

- إضفاء الطابع الأخضر على الصناعة في أفريقيا

67. لم يتجسد النمو الاقتصادي القوي الذي سجلته أفريقيا في السنوات الأخيرة في تحول اقتصادي واجتماعي، إذ ظلت القارة معتمدة اعتمادا شديدا على المنتجات الأساسية، إضافة إلى استمرار الفقر، والفوارق الشاسعة، وهيمنة القطاع غير الرسمي من حيث فرص الشغل. ويستمر تقلب أسعار الموارد الطبيعية والمواد الأولية الزراعية على وجه الخصوص يهيمن على البرامج الاقتصادية والميزانية للعديد من البلدان التي تعتمد اعتمادا شديدا على هذه المنتجات.

68. ومن جهة أخرى، ساهم تباطؤ الاقتصاد العالمي الملحوظ في السنة الماضية، والجفاف الذي عانت منه بعض مناطق القارة، والمشاكل الأمنية المرتبطة بانعدام الاستقرار السياسي في عدد من البلدان، في زيادة وتيرة انخفاض النمو الاقتصادي في القارة التي شهدت نموا متواضعا سنة 2015.

69. وتواجه الاقتصادات الأفريقية مخاطر تستلزم اهتماما خاصا من صناعات القرار السياسيين، وتدعو إلى إصلاح استراتيجية التنمية في القارة. ورغم النمو الاقتصادي المطرد منذ عقد، تزايد عدد السكان الأفريقيين الذين يعيشون في الفقر المدقع، وتظل التفاوتات رهانا جسيما ويظل الأثر على التشغيل محدودا. ويتحضر هذه النمو خصوصا باستغلال الموارد الطبيعية غير المتجددة، يصاحبه تحويل لا ينتج إلا قيمة مضافة ضئيلة.

70. وتبين الهشاشة الاقتصادية الكلية والفوارق الاجتماعية وهيمنة الموارد الطبيعية في الاقتصاد بأن التصنيع ضروري من أجل التحول الهيكلي، وإحداث فرص الشغل، والزيادة في الدخل ذي القيمة المضافة. ولكفالة الفعالية على المدى الطويل، يتعين أن تدرج جهود التصنيع والتحول الهيكلي وصياغة الأجوبة المستدامة التي تستجيب للاحتياجات الطاقية في استراتيجية للنمو الأخضر.

71. ويحمل الاقتصاد الأخضر آفاقا لتحسين الرفاه والإنصاف الاجتماعي، مع تقليص المخاطر البيئية بصفة ملحوظة. ويشمل السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، كما يركز على الإمكانيات الجديدة للنمو الاقتصادي التي تقلص من الضغط على الرأسمال الطبيعي. ويمكن لمسار النمو الأخضر أن يضع تنمية أفريقيا على أساس أكثر استدامة ومتانة.

72. وساهمت المناقشات في توضيح الجوانب الأساسية ذات الصلة بمفاهيم الاقتصاد الأخضر والصناعة الخضراء وعلاقتها بالتحول الهيكلي للاقتصادات.

73. وحثت بعض التدخلات على إعطاء الأولوية للنمو الاقتصادي وعلى الإدماج التدريجي للمتطلبات البيئية، التي غالبا ما يُنظر لها على أنها عقبة أمام تنافسية المقاولات، وخصوصا منها المقاولات الصغيرة والمتوسطة، وبيّنت هذه التدخلات بأن الحاجة لا تزال ملحة للمزيد من التواصل والتعميم بشأن مفهوم الاقتصاد الأخضر، والممارسات الجيدة التي تطورها البلدان، والأهداف الوطنية المحددة بهذا الصدد.

74. وينبغي أن يراعي الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر خصوصيات البلدان. ويتحقق ذلك عبر إحداث مقاربة شاملة (إدماج السياسات الاقتصادية الكلية والصناعية والتجارية) والسياسات العمومية لفائدة العرض والطلب (والتدابير التحفيزية واستراتيجية تغيير السلوك).

75. وشدّد المتدخلون على الدور المبادر والرائد للدولة في تحفيز الاستثمارات الخضراء وأشاروا إلى الاحتياجات من حيث تعزيز الكفاءات والتمويل، إلى جانب ضرورة تطوير الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وأقروا أيضا بأن التعاون الإقليمي ضروري لتبادل الخبرات واستغلال الإمكانيات التي يتيحها الاقتصاد الأخضر على الوجه الأكمل.

76. ويتعين تطوير الصناعة الخضراء في سياق النمو المندمج، مع تخصيص اهتمام كبير لأثر السياسات الصناعية على البيئة والتشغيل والنمو والتجارة.

سابعا – مائدة مستديرة/اجتماع الخبراء المخصص: "تحقيق التصنيع عبر التجارة في شمال أفريقيا في سياق المنطقة القارية للتجارة الحرة والاتفاقات التجارية الكبرى" (البند 5 من جدول الأعمال)

77. ذكّر رئيس الجلسة بأن اختيار موضوع اجتماع الخبراء المخصص "تحقيق التصنيع عبر التجارة في شمال أفريقيا في سياق المنطقة القارية للتجارة الحرة والاتفاقات التجارية الكبرى" يندرج ضمن استمرارية وتعميق مناقشة المواضيع ذات الصلة بالتنوع من أجل التحول الهيكلي لاقتصادات المنطقة. وتمثل هدف اجتماع الخبراء المخصص في صياغة مرافعة قوية من أجل تشجيع المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء كإطار مثالي لتحقيق التحول الهيكلي، ومن خلال قراءة نظرية وتجريبية للتطورات الحديثة لعمليات ومحاولات التصنيع داخل المنطقة دون الإقليمية.

78. وجرت أعمال الاجتماع في جلسات رئيسية تهم خمسة محاور: '1' الاتفاقات الكبرى والدينامية القارية؛ '2' الدروس المستخلصة من التجارب الدولية؛ '3' أية سياسة تجارية لتحقيق التصنيع؟؛ '4' أية سياسة صناعية؟؛ '5' ودور التكامل الإقليمي. وأبرزت المناقشات التي أعقبت مختلف الجلسات جودة العروض وثراء الاقتراحات ذات الصلة بالسياسات العامة الصادرة عن الخبراء المدعوين وأيضا عن الممثلين الحكوميين.

79. وفي ختام المناقشات، أقرت اللجنة توصيات الأمانة وصاغت توصيات إضافية سترد ضمن ملحق التقرير.

ثامنا – التقرير بشأن الأجندات الإقليمية والدولية وغيرها من المبادرات الخاصة في شمال أفريقيا (البند 7 من جدول الأعمال)

80. ذكّرت الأمانة بغاية التقرير عن تنفيذ الأجندات الإقليمية والدولية للتنمية والمبادرات الخاصة في شمال أفريقيا. ويتعلق الأمر بمواكبة البلدان في تتبع التقدم المحرز بالنظر لالتزاماتها الدولية والإقليمية والتأكد من مراعاة أولويات المنطقة دون الإقليمية في عملية المفاوضات على الصعيدين الدولي والإقليمي. وبهذا الصدد، وقف التقرير على التطورات المحققة سنة 2015 في محاور أساسية وهي خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وبرنامج عمل أديس أبابا لتمويل التنمية، ومؤتمر باريس للمناخ (مؤتمر الأطراف الواحد والعشرين)، ونتائج لجنة وضع المرأة التابعة للأمم المتحدة، واستعراض برنامج "تكنولوجيا المعلومات والاتصال للجميع" لعام 2015، وتتبع القمة العالمية لمجتمع المعلومات، والمؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية.

(أ) خطة التنمية المستدامة لعام 2030 : "النغير عالمنا"

81. اعتمدت 193 دولة خطة التنمية المستدامة لعام 2030، يوم 25 أيلول/سبتمبر 2015 خلال قمة الأمم المتحدة الخاصة. وتحقق ذلك بعد مشاورات دامت ثلاث سنوات. وأجريت المشاورات في أكثر من 100 بلد وشارك أكثر من 8 ملايين شخص في دراسة استقصائية عبروا من خلالها عن احتياجاتهم وأولوياتهم. وتتألف الخطة من إعلان ومن مجموعة طموحة من 17 هدفا للتنمية المستدامة العالمية تنقسم إلى 196 غاية، وتضم قسما يتعلق بوسائل التطبيق وتجديد الشراكة العالمية وإطار الاستعراض والتتبع. 82. والتزمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع باقي شركاء التنمية، بدعم الدول الأعضاء لتكييف وتحديث الأنظمة الوطنية للمعلومات القائمة في إطار تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

(ب) برنامج عمل أديس أبابا لتمويل التنمية

83. انعقد المؤتمر الدولي الثالث للأمم المتحدة لتمويل التنمية من 13 إلى 16 تموز/يوليوز 2015 بأديس أبابا. واتفقت البلدان خلاله على مجموعة من التدابير الرامية إلى إصلاح الممارسات المالية العالمية وإنجاز الاستثمارات اللازمة الكفيلة بمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. 84. ويُعتبر برنامج عمل أديس أبابا قاعدة لتمويل تنفيذ الخطة العالمية للتنمية المستدامة. وأبرمت 193 دولة الأعضاء في الأمم المتحدة المشاركة في المؤتمر هذا الاتفاق بعد عدة أشهر من المفاوضات. وبفضل هذا الاتفاق، تتعزز الشراكة العالمية التي تروم تشجيع الرخاء الاقتصادي والمندمج والشامل وتحسين رفاه السكان، إلى جانب حماية البيئة. وتمثل حصيلة هذا المؤتمر قاعدة صلبة بالنسبة للدول من أجل تمويل خطة التنمية المستدامة المعتمدة بنيويورك في أيلول/سبتمبر 2015.

(ج) مؤتمر باريس بشأن المناخ (مؤتمر الأطراف الواحد والعشرون)، باريس (فرنسا)

85. انعقد مؤتمر باريس للمناخ من 30 تشرين الثاني إلى 12 كانون الأول/ديسمبر 2015، وأفضى إلى اعتماد 195 اتفاقا عالميا ملزما قانونيا بشأن المناخ. وينبغي أن يحصل هذا الاتفاق على مصادقة 55 دولة، تمثل على الأقل 55 في المائة من انبعاثات غازات الدفيئة، حتى يدخل حيز النفاذ ابتداء من 2020. ويروم تحقيق عالم دون كربون ما بين 2050 و2100. وتم تكليف فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ بتقديم تقرير خاص سنة 2018 يتضمن انعكاسات احتباس حراري على مستوى الكوكب يتجاوز 1,5 درجة مئوية مقارنة بمستويات ما قبل الحقبة الصناعية.

86. وستكون القارة الأفريقية، المسؤولة فقط عن 4 في المائة من الانبعاثات العالمية للغازات الدفيئة، من بين المناطق الأكثر تضررا من آثار تغير المناخ التي بدأت بالفعل تؤثر على الناتج الداخلي الإجمالي لأفريقيا بنسبة 1,4 في المائة. ومن جهة أخرى، قد تصل التكاليف الناتجة عن التكيف مع تغير المناخ إلى 3 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي في السنة ابتداء من 2030، بل 7 في المائة سنويا إلى غاية 2100 إذا بلغ الاحتباس الحراري 4 درجات مئوية.

87. ورغم الإمكانيات الهائلة التي يحملها تطوير الطاقات المتجددة، قد تبلغ القدرة الإجمالية الحالية لإنتاج الكهرباء بأفريقيا 150 جيغاواط" وسيظل أكثر من 600 مليون شخص في القارة الأفريقية محروما من الحصول على الكهرباء". وفي السنوات الأخيرة، تمت صياغة خطط مهمة لتنمية الطاقات المتجددة. ويُرتقب عقد المؤتمر العالمي القادم للمناخ (مؤتمر الأطراف الثاني والعشرين) من 7 إلى 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2016 بمراكش، المملكة المغربية.

د) اجتماع لجنة الأمم المتحدة المعنية بوضع المرأة لعام 2015

88. دعمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بلدان المنطقة تحضيراً لأعمال الدورة التاسعة والخمسين للجنة وضع المرأة التي تميزت هذه السنة بالاحتفال بالذكرى العشرين للمؤتمر العالمي الرابع حول المرأة واعتماد إعلان بيجين ومنهاج عمله. وساعد هذا الدعم بلدان شمال أفريقيا على تحسين مشاركتها في هذا المؤتمر الذي مكن من الزيادة في توعية مختلف الفاعلين وحشد الالتزام لفائدة النهوض بحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين.

89. وأشار "تقرير الأمين العام حول بيجين+20" الصادر بهذه المناسبة إلى تحقيق التقدم في عدد من المجالات مثل تعليم الفتيات، ومراجعة بعض القوانين التمييزية واعتماد تشريعات ترمي إلى الحد من العنف ضد النساء والفتيات. ومن جهة أخرى، ارتفعت مشاركة المرأة في سوق الشغل، وانخفضت الوفيات النفاسية بنسبة 45 في المائة منذ 1990. إلا أن هذه الإنجازات تتناقض مع الواقع الذي يفيد بأنه رغم التحسن الملحوظ في تعليم النساء، فلا يزالن يشغلن في المناصب الأقل جاذبية. ولم تتحقق بعد المساواة بين الرجال والنساء في مناصب إدارة المؤسسات سواء منها العمومية أو الخاصة، في حين تتضح بجلاء الفوارق في الأجرة بين النساء والرجال. ومن جهة أخرى، يستمر العنف ضد النساء والفتيات بدرجات عالية في جميع البلدان.

ه) تكنولوجيا المعلومات والاتصال للجميع وتتبع القمة العالمية لمجتمع المعلومات

90. جرت عملية الاستعراض الشامل للقمة العالمية لمجتمع المعلومات، بعد أكثر من عقد على اعتمادها، عبر عدة لقاءات دولية. ويمكن القول بأن أبرز المحطات في هذه العملية كانت المنتدى السنوي للقمة العالمية لمجتمع المعلومات المنعقد بجنيف (سويسرا) ما بين 25 و29 أيار/مايو 2015، ثم منتدى "تكنولوجيا المعلومات والاتصال للجميع" المنظم بالحمامات (تونس)، وأخيراً الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة لاستعراض النصوص الصادرة عن القمة العالمية لمجتمع المعلومات المنعقد بنيويورك (الولايات المتحدة)، يومي 15 و16 كانون الأول/ديسمبر 2015.

91. وفي إطار خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ساهمت هذه الاجتماعات الرفيعة المستوى في الكشف عن الرهانات والتحديات ذات الصلة بجميع أبعاد إنجازات القمة العالمية لمجتمع المعلومات مقارنة مع أهداف التنمية المستدامة إذ ينبغي الاعتراف بأن تكنولوجيا المعلومات والاتصال هي محفز للتنمية المستدامة. وعمل الخبراء من جميع أنحاء العالم ومن جميع التخصصات على ربط العلاقات المباشرة والضمنية بين أهداف خطة عمل القمة العالمية لمجتمع المعلومات وأهداف التنمية المستدامة.

و) المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية

92. انعقد المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية بنairobi، كينيا، ما بين 15 و19 كانون الأول/ديسمبر 2015. وهو أول اجتماع ينظمه بلد أفريقي، منذ إنشاء منظمة التجارة العالمية بمراكش سنة 1994.

93. وتجسدت نتيجة المؤتمر في سلسلة من القرارات الوزارية عن الزراعة، والقطن، والمسائل ذات الصلة بأقل البلدان نموا، حملت تسمية "حزمة نيروبي". وتشمل هذه الحزمة التزاما بإلغاء إعانات التصدير المخصصة للمنتجات الزراعية، الذي يُعتبر "الحصيلة الأكثر وضوحا لجهود المنظمة في مجال الزراعة خلال العشرين سنة الماضية".

94. وتشمل باقي القرارات الزراعية آلية الضمان الخاصة للبلدان النامية، والتدابير ذات الصلة بالقطن. وتم اتخاذ قرارات أخرى بشأن المعاملة التفضيلية للبلدان الأقل نموا في قطاع الخدمات على وجه الخصوص وقواعد المنشأ عموما.

(ز) أهمية البيانات من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وقياسها

95. شددت الأمانة على أهمية البيانات من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة الجديدة وصياغة السياسات الوجيهة الكفيلة ببلوغ هذه الأهداف. وفي عرض يحمل عنوان: "أهداف التنمية المستدامة، الإطار الاقتصادي الكلي ودور البيانات الضخمة"، ذكرت الأمانة بالأهداف السبعة عشر المتفق عليها على الصعيد العالمي، مع التركيز على الأهمية التي تكتسيها بالنسبة للبلدان الأعضاء مراعاة هذه الأهداف والأولويات القارية في سياساتها واستراتيجياتها الوطنية. وأشارت أيضا إلى ضرورة تزويد البلدان بالوسائل الملائمة من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، إلى جانب أهمية امتلاك إطار اقتصادي كلي متين قادر على دعم برنامج التنمية التحويلية—بما يكفل نموا مطردا في أفريقيا.

96. ويتعين أن تتمحور الصياغة الجيدة لهذا الإطار حول ثلاث ركائز، وهي: '1' السياسة النقدية؛ '2' والاستقرار المالي؛ '3' والسياسة الميزانية. ويتعين أن يتواءم هذا الإطار بالتزام قوي من الحكومات الأفريقية ليكتسب الاستدامة والاستقرار والشفافية، ويمتلك في الآن ذاته مستوى معقولا من المرونة حتى يتجاوب مع الأحداث غير المتوقعة.

97. ومن جهة أخرى، شدد المتحدث على ضرورة إنشاء الروابط والجسور بين مختلف ركائز الإطار الاقتصادي الكلي لتفادي اختلال التنسيق وإيجاد الحلول للرهانات الاقتصادية. ويكتسي تعزيز التنسيق أهمية جوهرية لأن السياسة الميزانية تؤثر على السياسة النقدية، وبالتالي على البنوك المركزية لبلدانها. وأشار المتحدث أيضا إلى أن ضمان حسن اشتغال وتنفيذ الإطار الاقتصادي الكلي المقترح يستلزم الحصول في الوقت المناسب على البيانات الموثوقة والدقيقة عن المؤشرات الاقتصادية الرئيسية. فامتلاك البيانات الجيدة في الوقت المناسب عن الوضع الاقتصادي الحالي كفيل بتحسين تقييم التوقعات/الإسقاطات الاقتصادية ذات الصلة بالنمو الاقتصادي المستقبلي وغيرها من المؤشرات الاقتصادية الرئيسية. وساهمت الرقمنة والأنترنت في الزيادة بصفة هائلة في حجم البيانات المتاحة (البيانات الضخمة)، كما أنشأت مصادر معلومات جديدة وموثوقة. ورغم الصعوبات الملحوظة، ستساهم البيانات الضخمة بالتأكد في تعزيز وتحسين قرارات صناع القرار في مجال السياسة الاقتصادية الكلية.

(ح) المؤشر الأفريقي للتنمية الاجتماعية

98. بالموازاة مع الأولويات الأفريقية لتحقيق نمو أكثر شمولاً وإنصافاً، صاغت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا المؤشر الأفريقي للتنمية الاجتماعية من أجل قياس درجة الإقصاء البشري في أفريقيا، ولدعم البلدان في تنفيذ السياسات الأكثر شمولاً وإنصافاً. وتم تدريب ممثلي خمسة بلدان من منطقة شمال أفريقيا على تطبيق المؤشر الأفريقي للتنمية المستدامة في حلقتين تدريبيتين دون إقليمية في حزيران/يونيو 2015 بكونونو (البنن) وبالقاهرة (مصر).

99. وتشير النتائج الأولية بالنسبة لشمال أفريقيا إلى مستوى إقصاء منخفض نسبيا في البلدان التي كانت بياناتها متاحة، مع تحقيق تقدم هائل، لاسيما في المغرب. ومع ذلك، يُبرز تفصيل هذا المؤشر حسب النوع ووسط الإقامة وجود تفاوتات صارخة وعوامل إقصاء مختلفة بين الرجال والنساء، وعلى مستوى المجموعات الفرعية. وتمكن هذه النتائج الأولية على وجه الخصوص من تحديد مصادر الإقصاء بالنسبة لكل فئة، وصياغة سياسات أكثر استهدافا وفعالية في مجال التنمية المندمجة.

100. وفي معرض المناقشات التي تلت، أقر المشاركون بأهمية وفعالية العمل الذي تقوم به اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وبوجاهة تدخلاتها وخدمات المواكبة والمساعدة الفنية التي تقدمها للدول الأعضاء.

101. ومن بين المواضيع ذات الأهمية الكبرى، أشار المشاركون إلى أهمية إصدار منتظم للبيانات من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، صياغة سياسات الاقتصاد الجزئي والكلي، والكلفة الباهظة المترتبة عنها، وهي الكلفة التي تفوق أحيانا قدرات الدول. ويتمثل الموضوع الثاني الذي أثار اهتمام المشاركين ومداخلاتهم في الواجهة الملحوظة للمؤشر الأفريقي للتنمية الاجتماعية، والذي يكتسي أهمية جمة على حد قول المشاركين، كما يتميز بإمكانية تفصيله إلى مستويات جد دقيقة. وستساعد هذه الأداة في تصور سياسات واستراتيجيات اجتماعية أكثر دقة للإصلاح والتعديل، سواء على مستوى الفئات الاجتماعية المستهدفة، أو البرامج والتدابير التي ينبغي تنفيذها.

102. وكانت مواضيع تشغيل الشباب وجهود اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بهذا الصدد والحكمة في صلب مناقشات هذا الاجتماع. وأخبرت الأمانة المشاركين بأنها أدرجت ضمن برنامج عملها 2016-2017 اجتماعين للخبراء: أولهما بشأن التنمية الشاملة وتشغيل الشباب والثاني يهتم بالحكمة المحلية.

103. وفي ختام المناقشات، أقرت اللجنة توصيات الأمانة وأضافت إليها بعض التعديلات الواردة في الملحق.

تاسعا – تقرير أنشطة المكتب وبرنامج عمله لسنة 2015: المسائل النظامية (البند 8 من جدول الأعمال)

104. قدمت الأمانة تقرير أنشطة المكتب للفترة من آذار/مارس 2015 إلى شباط/فبراير 2016. واستعرضت أعمال المكتب وأثرها، لاسيما الدراسات والإصدارات، واجتماعات الخبراء، والخدمات الاستشارية، وحلقات العمل والدورات الدراسية المنظمة طيلة الفترة موضوع الدراسة.

105. وتندرج الأنشطة المنجزة والمزمع إنجازها في إطار البرنامج الفرعي السابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا تحت عنوان "دعم الأنشطة دون الإقليمية من أجل التنمية" والإطار الاستراتيجي المرتكز على تكثيف الدعم الفني للدول الأعضاء وللجماعات الاقتصادية الإقليمية لتعزيز قدراتها بهدف تحقيق التكامل الإقليمي، لاسيما في المجالات ذات الأولوية بالنسبة لمنطقة شمال أفريقيا. وواصل المكتب دعمه لاتحاد المغرب العربي من خلال صياغة برنامج تعاون جديد متعدد السنوات وتفعيله، إضافة إلى باقي البرامج المعتمدة دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وتم التشديد أيضا على أهمية تعبئة الفاعلين الإقليميين من أجل دعم متناسق للتكامل الإقليمي في شمال أفريقيا من خلال آلية التنسيق دون الإقليمية.

106. وتتضمن استراتيجية التنفيذ أنشطة تعزيز القدرات من خلال خدمات المساعدة الفنية، وحلقات التدريب والدراسات الخاصة بالسياسات المنفذة من أجل مواجهة تحديات التنمية التي تميز شمال أفريقيا، مع الدعوة إلى تحقيق التكامل الإقليمي. وتشمل المواضيع الأساسية التي اشتغل عليها مكتب شمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا خلال هذه الفترة، دور الصناعة في تنمية الاقتصاد الأخضر، والاتفاقات القارية للتجارة الحرة، وقواعد المنشأ في سياق بروتوكول الاتفاق بشأن قواعد المنشأ، ومواءمة الإجراءات الجمركية وتبادل الوثائق الإلكترونية بين الإدارات الجمركية، إضافة إلى صياغة استراتيجية معنية بالنوع الاجتماعي تخص الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي تهدف إلى مساعدته على تعزيز إدماج المقاربة والتحليل اللذين يراعيان النوع، سواء في أساليب عمل الأمانة العامة أو في أنشطتها وبرامجها. كما استجاب المكتب للعديد من الطلبات التي تقدمت بها الدول الأعضاء، وسهّل مشاركتها ومشاركة دول اتحاد المغرب العربي في التحضير لعدة تظاهرات دولية. ومن جهة أخرى، وسّع المكتب شراكاته لتحسين أوجه التآزر مع باقي الفاعلين المتدخلين في المنطقة.

107. وبعد ذلك، قدمت الأمانة الإطار الاستراتيجي 2018-2019 للمكتب (ECA/SRO-NA/ICE/31/5/Rev) كجزء من الإطار الاستراتيجي للجنة الاقتصادية لأفريقيا بأكملها. كما ذكرت بأن هذا الإطار يستجيب لضرورة أن تركز اللجنة اهتمامها على النتائج وليس على الأنشطة. وتم تقديم السياق العام كما توقعته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، إلى جانب استراتيجية تنفيذ برنامج العمل الذي سيتمخض عنه الإطار الاستراتيجي لاحقا والذي سيُعرض على الدول الأعضاء خلال الاجتماع الثاني والثلاثين للجنة الخبراء الدولية.

108. واطلعت اللجنة على مشروع الإطار الاستراتيجي المعروض عليها للنظر فيه. وسجلت باهتمام إصرار المكتب على مواكبة الدول في تنفيذ مشروع التكامل الإقليمي بشمال أفريقيا، مع الحرص على مساعدتها فنيا لمواجهة التحديات المستجدة.

109. وعرضت الأمانة الإنجازات المحققة في إطار برنامج اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ثنائي السنة 2014-2015 فيما يتصل بمخطط العمل، وخصوصا هدف اللجنة لتصبح "مجموعة تفكير" مرجعية بالنسبة لتنمية أفريقيا. وحددت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أربعة توجهات استراتيجية لهذه الغاية: '1' تحفيز التأثير السياسي لدعم برنامج التحول في أفريقيا؛ '2' كسب المزيد من الثقة والمصادقية لإنتاج الخدمات "عالية الجودة"؛ '3' تطوير البحث في سياسات التنمية المبنية على البيانات الموثوقة؛ '4' تحسين آليات المساءلة وتعميق ثقافة التعلم في جميع مجالات العمل. وسيتم بلوغ هذه التوجهات الاستراتيجية لاسيما بفضل محورين مترابطين ومتكاملين: البحث في سياسات التنمية وتبادل المعارف.

110. وفي ما يتصل بمجهود اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في مجال التأثير على السياسات على الصعيد العالمي: يمكن أن نذكر الأنشطة مثل أجندة التنمية المستدامة لعام 2030، وبرنامج عمل أديس أبابا لتمويل التنمية، والموقف المشترك الأفريقي بشأن ما بعد 2015؛ ودعم فريق المفاوضين الأفريقيين في نيويورك بغرض مراعاة أولويات أفريقيا في أهداف التنمية المستدامة وتطوير مؤشرات هذه الأهداف.

111. وعلى الصعيد الإقليمي وعلى صعيد الجماعات الاقتصادية الإقليمية، يمكن أن نذكر الأنشطة مثل مخطط تنفيذ البرنامج العشري للتنمية المشترك بين منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، ومؤشر التكامل الإقليمي في أفريقيا، واعتماد الإعلان بشأن التجارة غير المشروعة في التدفقات المالية، ودعم فريق المفاوضات الأفريقيين في مؤتمر الأطراف الواحد والعشرين، إضافة إلى إطار سياسة أفريقيا عن التنمية المستدامة والحضرية. ولاحظ المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط ارتفاعا بنسبة 21 في المائة مقارنة مع الأهداف المحددة، فيما يتعلق بعدد البلدان التي اعتمدت مقاربات جديدة في مجال صياغة السياسات وتحليلها.

112. وتم تنظيم مرافعة قوية بشأن سياسات التحول عبر وسائل التواصل الاجتماعي: تم إجراء أكثر من 120 لقاء على الإذاعة والتلفزة (بي.بي.سي، الجزيرة، شركة الإذاعة والبريد الجنوب أفريقية، سي.إن.بي.سي، لوموند، وإذاعة راديو فرنسا الدولية)؛ وبلغت الزيارات والتحميل من الموقع الإلكتروني 36.746.552 (مقابل هدف أولي في عدد 22.500.000)؛ وتم إحصاء 17.341 متابع على تويتر، و7.435 على الفيسبوك، وتم إصدار 8.887 مقال في مختلف وسائل الإعلام.

113. وبالنسبة لمعايير المصداقية والثقة، أنجزت اللجنة الاقتصادية استطلاعات رأي لدى زبنائها وشركائها، وأجمع 84 في المائة من المستجوبين على أن وثائق البحث التي تنجزها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تقدم تحليلا دقيقا ومفصلا لقضايا سياسات التنمية في أفريقيا. وخضعت جميع إصدارات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للفترة 2014-2015 للاستعراض على يد خبراء خارجيين. وإضافة إلى ذلك، توشك اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تصبح شريكا متميزا للتنمية، بعد أن أبرمت 222 شراكة في الفترة موضوع الدراسة (64 شراكة جديدة و158 شراكة قائمة).

114. وشكرت الأمانة الدول الأعضاء على تعاونها بشأن استثمارات جمع البيانات، مشيرة إلى أهمية البيانات التي زُودت بها، والتي أسهمت في تحسين جودة التقرير الخاص بالموجز الإقليمي. كما شجعت الأمانة الدول الأعضاء على مواصلة جهودها من أجل تزويد مكتب شمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا بالمعلومات الوجيهة، خاصة على المستوى القطاعي، من أجل إنجاز ما تبقى من برنامج عمل الفترة 2016-2017 وللسنتين القادمتين. ودعت الدول الأعضاء لدعم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، لاسيما مركز البيانات الخاص بها من أجل تفعيل الشراكة مع معاهد الإحصاء، والبنوك المركزية ومراكز البحث الوطنية.

115. واطلعت اللجنة على تقرير 2015 وعلى أهداف برنامج العمل لسنة 2016 وعلى الإطار الاستراتيجي للفترة 2018-2019 (ECA/SRO-NA/ICE/31/5/Rev). كما نوهت بالأمانة على جودة الأنشطة المنفذة ووجاهتها وبالجهود المبذولة لتلبية احتياجات البلدان الأعضاء.

116. وفي ختام المناقشات، أقرت اللجنة التوصيات التي اقترحتها الأمانة وأدخلت عليها بعض التعديلات حسبما يرد في ملحق هذا التقرير.

عاشرا – مناقشة واعتماد توصيات المائدة المستديرة/ اجتماع الخبراء المخصص (البند 9 من جدول الأعمال)

117. عرضت الأمانة للنقاش أمام اللجنة توصيات المائدة المستديرة بشأن "التصنيع عبر التجارة في شمال أفريقيا في إطار المنطقة القارية للتجارة الحرة والاتفاقات التجارية الكبرى" فأدخلت عليها بعض التعديلات ثم أقرتها حسب ما يرد في ملحق هذا التقرير.

حادي عشر – مناقشة واعتماد تقرير الاجتماع الواحد والثلاثين للجنة الخبراء الحكومية الدولية (البند 10 من جدول الأعمال)

118. ناقشت اللجنة توصيات الاجتماع الواحد والثلاثين للجنة الخبراء الحكومية الدولية وأقرتها حسبما يرد في ملحق هذا التقرير.

119. بعد ذلك، أقرت اللجنة هذا التقرير بعد إدخال التعديلات عليه خلال استعراضه، ودعت الأمانة إلى إحالته على مؤتمر الوزراء.

ثاني عشر – تاريخ ومكان انعقاد الاجتماع الواحد والثلاثين للجنة الخبراء الحكومية الدولية (البند 11 من جدول الأعمال)

120. أخبرت الأمانة اللجنة برغبة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تغيير تاريخ الاجتماعات المقبلة للجنة الخبراء الحكومية الدولية إلى بداية الربع الأخير من كل سنة، مما يتيح لها مدة ستة أشهر تقريبا قبل مؤتمر الوزراء للسنة القادمة. ويتجلى الهدف في إتاحة التحضير الجيد لوثائق الاجتماع، وخصوصا في المساهمة المثلى لهذه المنطقة دون الإقليمية في المناقشات القارية.

121. ورأى أعضاء الوفود بأن تنفيذ هذا الإجراء منذ 2017 سيطيّل مدة الاستعراض بين الاجتماع الواحد والثلاثين والاجتماع الثاني والثلاثين للجنة الخبراء الحكومية الدولية. واتفقوا بالتالي على أن ينظر المكتب في إمكانية عقد اجتماع وسيط، بين هاذين الاجتماعين، يحضره رؤساء وفود الدول الأعضاء ومكتب لجنة الخبراء الحكومية الدولية الحالي.

122. وبنفس المناسبة، بما أن أيا من الوفود الأخرى لم يعبر عن رغبته في احتضان الاجتماع، سينعقد الاجتماع الثاني والثلاثون للجنة الخبراء الحكومية الدولية بمقر المكتب بالرباط (المغرب).

ثالث عشر – أية مسائل أخرى (البند 12 من جدول الأعمال)

123. واستمعت اللجنة لمداخلات كل من الوفد الجزائري والمصري والمغربي والتونسي. وأثنت جميع الوفود على جودة أعمال الاجتماع وروح التوافق التي سادت خلال المناقشات. وهنّوا مكتب شمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا على جودة الوثائق المعروضة. ومن جهة أخرى، أشار الوفد التونسي إلى طول مدة العروض ودعا الأمانة إلى العمل على تحسين تدبير الوقت المخصص للعروض في الاجتماعات المقبلة.

124. وبناء عليه، دونت اللجنة مختلف المداخلات.

رابع عشر- اختتام الاجتماع (البند 13 من جدول الأعمال)

125. بعث الاجتماع الواحد والثلاثون للجنة الخبراء الحكومية برسالة شكر إلى صاحب الجلالة الملك محمد السادس وإلى الحكومة المغربية. ويرد في الملحق نص هذه الرسالة.

126. وشهدت الجلسة الختامية إلقاء أربع مداخلات: كلمة رئيس مكتب لجنة الخبراء الحكومية الدولية، وكلمة المدير بالإنبابة لمكتب شمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا، وكلمة الأمين العام لاتحاد المغرب العربي، وكلمة مديرة التعاون المتعدد الأطراف والشؤون الاقتصادية الدولية لدى وزارة الشؤون الخارجية والتعاون بالمملكة المغربية.

127. وعبر رئيس مكتب لجنة الخبراء الحكومية الدولية عن شكره لمكتب شمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا، وخصوصا مديره بالإنبابة، على جودة الوثائق المقدمة وتقرير الاجتماع. وأكد على ضرورة حسن تتبع قرارات لجنة الخبراء الحكومية الدولية سواء من لدن الوفود أو اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

128. وأشاد مدير مكتب شمال أفريقيا في كلمته الختامية بالمناقشات الغنية التي مكنت من الإحاطة بموضوع اجتماع لجنة الخبراء الحكومية الدولية، في مختلف جوانبه. وذكر بأن هذه المناقشات تمت في سياق يتميز بتحويلات عالمية عميقة لا تشهد المنطقة لحد الآن إلا عواقبها الأولى، وهذا ما دفع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى تخصيص عناية كبيرة بموضوع الاقتصاد الأخضر.

129. وشكر المدير المشاركين على اهتمامهم باستعراض المسائل التنظيمية التي عُرِضت عليهم. وصرّح بأنه سيتم إحالة التوصيات وتقرير الاجتماع على مؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وفق الطلب لجنة الخبراء الحكومية الدولية. كما شكر الوفود على إتاحتهم مساهمة باقي المشاركين في المناقشات، وأكد على التزام المكتب بالعمل على إشراك جميع الأطراف المعنية في المناقشات ذات الصلة بالتنمية والتكامل في شمال أفريقيا.

130. وحث المدير البلدان الأعضاء على المشاركة بفعالية في مؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء أفريقيا المكلفين بالمالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، الذي سينعقد في الفترة ما بين 31 آذار/مارس و5 نيسان/أبريل 2016، بأديس أبابا، إثيوبيا. وذكر بأن هذا المؤتمر الوزاري سيناقش بتفصيل المواضيع التي تطرقت إليها لجنة الخبراء الحكومية الدولية من منظور قاري. وعلى هامش المؤتمر، سيتم تنظيم اجتماعات موازية لتعميق النقاش في المواضيع المدروسة ولعرض الأدوات والمبادرات التي طورتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من أجل دعم العمليات القارية للتنمية وعملية التكامل الإقليمي.

131. وأخيرا، شكر المدير جميع الحاضرين على مشاركتهم في اجتماع لجنة الخبراء الحكومية، وعلى مساهمتهم في إنجاحه، وتحديد وفود الدول الأعضاء، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، ومكتب اللجنة، ومختلف المؤسسات، والخبراء، والزملاء من مقر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وموظفي مكتب شمال أفريقيا والمترجمين الفوريين والتحريريين والمضيفات والأشخاص المسؤولين عن النقل والإمداد.

132. وثمن الأمين العام لاتحاد المغرب العربي ومديرة التعاون المتعدد الأطراف والشؤون الاقتصادية الدولية لدى وزارة الشؤون الخارجية والتعاون بالمملكة المغربية عبارات الشكر التي وجهها رئيس لجنة الخبراء الحكومية الدولية ومدير المكتب للمشاركين.

133. وحث الأمين العام لاتحاد المغرب العربي أعضاء الوفود على أن يضعوا في أذهانهم أنه لا يمكن تحقيق إنجاز هائل على الصعيد دون الإقليمي دون إنشاء جماعة اقتصادية إقليمية قوية تمتلك الوسائل اللازمة لتعبئة جهود البلدان الأعضاء. وأكد للمشاركين استعداد اتحاد المغرب العربي على مواصلة جهوده في سبيل التكامل بدعم من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ودعا البلدان إلى دعم أنشطة الاتحاد.

134. وأخيرا، أعلنت مديرة التعاون المتعدد الأطراف والشؤون الاقتصادية الدولية لدى وزارة الشؤون الخارجية والتعاون بالمملكة المغربية عن اختتام أعمال الاجتماع الواحد والثلاثين للجنة الخبراء الحكومية الدولية.

الملحق الأول

توصيات الاجتماع الواحد والثلاثين للجنة الخبراء الحكومية الدولية

تقدمت اللجنة بالتوصيات التالية إثر المناقشات التي أجرتها، وطلبت من المكتب إحالتها على مؤتمر الوزراء :

توصيات ذات الصلة بالتصنيع عبر التجارة

موجهة للدول :

1. تشجيع الإنتاج الصناعي عبر تحسين تمويل الاقتصاد (وخصوصا عبر تحسين تخصيص الميزانية، والتمويل البنكي وغير البنكي).
2. تنسيق السياسات التجارية وسياسات التصنيع بما يكفل أن يصبح التكامل الإقليمي رافعة قوية للتنمية الصناعية في شمال أفريقيا.
3. تسريع عملية التكامل الاقتصادي القاري من خلال تيسير المبادلات والاستثمار، لاسيما عبر الاستفادة من انطلاق المفاوضات بشأن المنطقة القارية للتجارة الحرة. وينبغي أن تصبح هذه المنطقة القارية رافعة لضمان أفضل تنسيق للسياسات العمومية في شمال أفريقيا، من أجل إنشاء بيئة قانونية تسهل الاستثمار على الصعيد الإقليمي.

موجهة للجنة الاقتصادية لأفريقيا:

4. مواصلة المبادرات في مجال تعزيز قدرات الدول، وخصوصا الفاعلين الاقتصاديين، للولوج إلى السوق القارية، من أجل الاستفادة المثلى من المنطقة القارية للتجارة الحرة التي سيتم إنشاؤها مستقبلا، في سبيل تنويع اقتصادات هذه الدول.
5. مساعدة البلدان على توعية مختلف الفاعلين العموميين والخواص بأهمية المنطقة القارية للتجارة الحرة.

توصيات ذات الصلة بالمواجيز القطرية وبالموجز الإقليمي

موجهة للجنة الاقتصادية لأفريقيا:

6. العمل قدر الإمكان على إدراج المؤشرات المتعلقة بالجوانب المتقاطعة، مثل الحكامة والتنمية المستدامة والنوع وتغير المناخ، ضمن الموجيز القطرية.
7. إدراج موضوع فعالية الأنظمة الضريبية والتمويل المستدام من ميزانية الدولة (خصوصا تحويل نموذج التمويل في الاقتصادات المعتمدة على الموارد الطبيعية) ضمن المواضيع التي تحلها الموجيز القطرية والموجز الإقليمي.

توصيات ذات الصلة بالأجندات الإقليمية وغيرها من المبادرات الخاصة في شمال أفريقيا

موجهة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا:

8. تنظيم حلقة تفكير في الأدوات التي ينبغي استعمالها لتحسين صياغة وتتبع سياسات التنمية، وخصوصا تلك المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة.
9. إتاحة أفضل مناخ لتبادل تجارب وخبرات البلدان في مجال النماذج الاقتصادية، وبالتالي تشارك الخبرات والتجارب المكتسبة.
10. تزويد الدول الأعضاء بالأدوات المثلى لقياس مؤشرات التنمية (لاسيما تلك التي طورتها الأمم المتحدة)، لتتمكن من إدراجها ضمن أدواتها لتتبع سياسات التنمية، ولاسيما في يتعلق بالتنمية المستدامة.

التوصيات ذات الصلة بالصناعة الخضراء

موجهة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا:

11. تطوير قاعدة بيانات للممارسات الجيدة في مجال الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الأزرق على الصعيد الإقليمي.
12. تعزيز التعاون الإقليمي في إطار المفاوضات بشأن تغير المناخ وفي مجال الطاقات المتجددة.
13. تنظيم حلقة عملية إقليمية للتوعية بشأن/ وتعميم منهجيات/آليات إعداد التقارير الشاملة المبنية على مقارنة المسؤولية الاجتماعية للمقولة لفائدة المقاولات والمؤسسات.

الملحق الثاني

توصيات اجتماع الخبراء: "التصنيع عبر التجارة في شمال أفريقيا في سياق المنطقة القارية للتجارة الحرة والاتفاقات التجارية الكبرى"

أولا – التوصيات ذات الصلة بالسياق الدولي وبالدينامية القارية

موجهة للدول الأعضاء:

1. وضع قوانين خاصة وتحفيزية من أجل تشجيع التصنيع في القطاعات الحيوية المدرة لفرص الشغل.
2. تطوير الآليات التحفيزية لتكثيف المبادلات البينية الإقليمية، وبالأخص في المجالات التي تترخر بأوجه تكامل استراتيجي بين بلدان المنطقة.
3. تسريع السياسات في مجال تنويع وتطوير الصادرات ذات قيمة مضافة عالية في إطار استراتيجيات الشعب والتأكد من مساهمة هذه السياسات في تعزيز التكامل الإقليمي.
4. صياغة استراتيجيات وطنية لتحديد العوامل التي تحفز المقاولات على الاستقرار محليا وعلى الاستثمار في قطاعات ذات آثار إيجابية على عملية التصنيع.
5. تحديد الاستراتيجيات ذات أثر على مجموع الشعب الصناعية وتعزيز السياسات التجارية ضمن استراتيجيات التنمية الصناعية.

موجهة للجنة الاقتصادية لأفريقيا:

6. مواكبة الدول في استيعاب الآليات التي تساعد على تحسين فهم التغيرات التكنولوجية في عملية التصنيع.

ثانيا – التوصيات المنبثقة عن الخبرات الدولية في مجال سياسات التصنيع

موجهة للدول الأعضاء:

7. تحديد مقاربة تكامل تتلاءم مع تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصال الجديدة من أجل الاستفادة من الفرص الاقتصادية التي تحملها.
8. استخلاص الدروس من الاتفاقات التجارية الكبرى، مثل الاتفاق عبر المحيط الهادئ وعبر المحيط الأطلسي لتحقيق أفضل استفادة منها.
9. النظر في القيود ذات الصلة بالتدابير غير التعريفية وإيجاد حلول فيما يتصل بالضوابط التجارية التي تتلاءم مع قواعد منظمة التجارة العالمية.
10. تقوية آليات تنسيق السياسات الصناعية على الصعيد الإقليمي من منظور تطوير أوجه التكامل الاستراتيجية بين الدول ومواكبة تطوير سلاسل القيمة الإقليمية.
11. تعزيز المبادلات التجارية الإقليمية، لاسيما في مجال تجارة الخدمات من أجل تحفيز النمو الاقتصادي في سياق تباطؤ النمو العالمي.

موجهة للجنة الاقتصادية لأفريقيا:

12. دعم الدول الأعضاء في تحديد خطة عمل بشأن سلاسل القيمة الإقليمية وسياسات التصنيع التي ينبغي صياغتها من أجل تشجيع هذه السلاسل.
13. تشجيع التفكير في محددات صياغة سياسة تصنيع منسقة داخل المنطقة تكمل السياسات التجارية.
14. تحديد أرضية تبادل المعلومات والخبرات الموجودة على الصعيدين الوطني والإقليمي في مجال المقاييس والمعايير والملكية الفكرية وغيرها من الضوابط التي تشجع إدماج اقتصادات المنطقة ضمن سلاسل القيمة العالمية.
15. مواكبة الدول الأعضاء في تحديد واستيعاب قواعد المنشأ لما لها من أثر على التنمية الصناعية.

ثالثا – التوصيات ذات الصلة بالسياسات التجارية المحفزة للتصنيع

موجهة للدول الأعضاء:

16. تشجيع فرص الاستثمار وتطوير الشراكات البينية الإقليمية ذات نطاق أوسع، لفائدة اقتصاد الدول ونموها الشامل والتشغيل.
17. تحسين تحديد المنتجات التي يمتلك فيها البلد مزايا نسبية حيوية والتي ينبغي فيها تكثيف دعم الاستثمار.

موجهة للجنة الاقتصادية لأفريقيا:

18. تحديد المنتجات التي يمكن لبلدان المنطقة أن تطور فيها مزايا نسبية حيوية والتي ينبغي تكثيف الاستثمارات فيها بشكل ملحوظ.
19. دراسة احتياجات الدول في مجال الاستثمار من أجل تنمية القطاعات المنتجة ذات الإمكانيات الهائلة واقتراح استراتيجيات المواكبة.

رابعا – التوصيات ذات الصلة بتنفيذ سياسات التصنيع

موجهة للدول الأعضاء:

20. تشجيع التنسيق بين السياسات الميزانية والضريبية على الصعيد الإقليمي، مع مراعاة المتطلبات الخصوصية للمنطقة ذات الصلة بالتنمية الصناعية.
21. كفالة وجهة السياسات من أجل التنمية الصناعية على الصعيدين الوطني والإقليمي، وخصوصا في مجالات التدريب الفني والمهني، والعلوم، والتكنولوجيا والابتكار، إلى جانب دعم القطاع الخاص.
22. تشجيع المناطق الصناعية والأقطاب الصناعية المتخصصة.

موجهة للجنة الاقتصادية لأفريقيا:

23. مواكبة الدول الأعضاء في أعمال صياغة وإعداد السياسات الميزانية والضريبية التي تشجع التصنيع، بالشراكة مع المؤسسات المعنية في المنطقة دون الإقليمية.
24. دعم الدول الأعضاء في تحديد الشعب الصناعية التي تحمل إمكانات هائلة من حيث الرفع من الإنتاجية، وفي اختيار الأدوات الوجيهة التي يتعين استعمالها بما يتلاءم مع الدول المستهدفة.
25. مواكبة الدول الأعضاء في إنشاء مراكز الامتياز الإقليمية، والتي يتعاون داخلها صناع القرار الحكوميون، وممثلو القطاع الخاص والمؤسسات المالية على تحديد تدابير الدعم الموجهة للقطاع الخاص، لاسيما للمقاولات الصغيرة والمتوسطة، وفي أفق تطوير شبكات الأعمال على الصعيد الإقليمي.

خامسا – توصيات ذات الصلة بدور التكامل الإقليمي في تعزيز التصنيع

موجهة للدول الأعضاء:

26. تحديد الاستراتيجيات اللازمة لتطوير واستقطاب استثمارات إعادة توطيد الإنتاج العالمي نحو الصعيد الإقليمي.
27. تنسيق صياغة دراسة الأثر على استدامة التجارة من أجل الإحاطة بشكل دقيق نوعا ما بالآثار المترابطة والمنقطعة، سواء على الصعيد الاقتصادي أو الاجتماعي أو البيئي، وفي مختلف القطاعات والمجالات الترابية.
28. تحديد التدابير التكميلية اللازمة لتسهيل التجارة لتتمكن دول المنطقة من التعامل حسب نهج إيجابي مع الاتفاقات التجارية الإقليمية.
29. تشجيع المنتجات التي يمكنها إنشاء سلاسل القيمة الإقليمية أو المشاركة في سلاسل القيمة العالمية.
30. تعزيز التعاون الفني بين بلدان المنطقة في صياغة سياسات التصنيع، سواء في مجال معين أو في جميع المجالات، إذا تقدم أي بلد بمثل هذا الطلب.
31. تمكين جميع البلدان من الاستفادة من تدابير تيسير الاستثمار في بلد معين، إذا رغب أحد البلدان الأعضاء الاستثمار فيه.

موجهة للجنة الاقتصادية لأفريقيا:

32. تعميق الدراسات بشأن القطاعات ذات أهمية والمذكورة في الاستراتيجيات الصناعية، من منظور تحسين الإحاطة بفرص التكامل وإنشاء سلاسل القيمة الإقليمية.
33. صياغة مقارنة إقليمية فيما يتصل بالاتفاقات التجارية الإقليمية، وخصوصا تحديد آلية تخص أوجه التكامل بين الاتحاد الجمركي العربي والمنطقة القارية للتجارة الحرة لدول المنطقة.

الملحق الثالث جدول الأعمال

1. افتتاح الاجتماع
2. انتخاب أعضاء المكتب
3. إقرار جدول الأعمال وبرنامج العمل
4. الموجز الإقليمي لشمال أفريقيا 2015-2016
5. جلسة خاصة: الاقتصاد الأخضر، السبيل نحو تسريع التنمية الصناعية في شمال أفريقيا
✓ التقرير الاقتصادي لأفريقيا: التصنيع الأخضر في أفريقيا
✓ الصناعة والاقتصاد الأخضر في شمال أفريقيا
6. مائدة مستديرة/اجتماع الخبراء المخصص: "التصنيع عبر التجارة في شمال أفريقيا في سياق تعدد الاتفاقات"
7. الأجندات الإقليمية والدولية وغيرها من المبادرات الخاصة
8. المسائل القانونية
✓ تقرير عن أنشطة المكتب (آذار/مارس 2015 – شباط/فبراير 2016)
✓ عرض الإطار الاستراتيجي 2018-2019
✓ تقرير عن أنشطة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
9. النظر في توصيات اجتماع الخبراء المخصص في موضوع "التصنيع عبر التجارة في شمال أفريقيا في سياق تعدد الاتفاقات" واعتمادها
10. النظر في توصيات وتقرير اجتماع لجنة الخبراء الحكومية الدولية واعتمادها
11. تاريخ ومكان انعقاد الاجتماع المقبل للجنة الخبراء الحكومية الدولية
12. أية مسائل أخرى
13. اختتام الاجتماع

الملحق الرابع

لائحة المشاركين

ALGERIE/ ALGERIA

1. M. Mohamed Abbas Maherzi
Directeur de la politique Fiscale Direction
Générale de la Prévision et des Politiques
Ministère des Finance
Alger, Algérie
Email : mamaherzi@gmail.com/
mohamedabbas.maherzi@mf.gov.dz

EGYPTE/ EGYPT

2. Amb. Achraf Ibrahim
Assistant Minister for International
EconomicAffairs - Ministry of Foreign Affairs
Cairo, Egypt
Tel : 201141960245
Email : achrafibrah@hotmail.com
achraf.ibrahim@mfa.gov.eg
3. Mrs. ShadyaQadry
General Manager of International Agreements
Ministry of Trade and Industry
Cairo, Egypt
Tél : +(202)25370307
Email : shadya_qadry@yahoo.com
4. Ms. KhalafallahAbeer
Head of Bilateral trade agreement Division
and African Union Unit
Ministry of Trade and Industry
Cairo, Egypt
Tél : +20223422347
Email : a.ahmed@tas.gov.eg/
abeer_k70@yahoo.com
5. Mrs. Hanaa Gomaa Khalil Ali
Pollution Abatement projects PMU
Manager
Ministry of Environment
Cairo, Egypt
Tél : +225261421
Email : hanagomaa23@yahoo.com
6. Mr. Gad Ihab Mahmoud Mohamed
General Director of TechnicalAffairs
CAPMAS - Cairo, Egypt
Tel: +01116133197
Email : pres_capmas@capmas.gov.eg
ihabgad2006@yahoo.com

LIBYE/ LIBYA

7. Ms GhadaFaiyad
First Secretary
Ministry of Foreign affairs and international
cooperation
Tripoli, Libya
Email : ghadafz@yahoo.fr
8. Mr. Bin Magayer Ahmed
Tripoli, Libya
Tel: +218928766471
Email : ali_ahme_876@yahoo.com
9. Mr. Isa Nagi Isa
Ministry of Foreign affairs and international
cooperation
Tripoli, Libya
Tel : +218926042807

MAURITANIE/ MAURITANIA

10. M. Dahmed Khalihene
Conseiller Administratif du Directeur Général
Office National de la Statistique (ONS)
Nouakchott, Mauritanie
Tél : + (222) 45 25 30 70
Email : iodes@outlook.fr
11. M. El Moctar Mohamed Yahia
Chargé de Mission au cabinet du Ministre
Ministère des Affaires Economiques et du
Développement
Nouakchott
Email : mohamedYahia.moctar@gmail.com
12. M. Mohamed OulidHanine
Conseiller technique
Ministère du Commerce, de l'Industrie et du
Tourisme
Nouakchott

MAROC/ MOROCCO

13. SE Mme Hakima El Haite
Ministre déléguée auprès du Ministre de l'Energie, des Mines, de l'Eau et de l'Environnement chargée de l'Environnement
Rabat (Maroc)
Tél. : (+212) 537 570 470/ Fax : 0537 570 472
Email : secretariatministre@environnement.gov.ma
14. M. Benayad Mohamed
Secrétaire Général
Ministère délégué Chargé du Commerce Extérieur
Rabat (Maroc)
Tél : 0537 73 56 37
Email : attackmce@gmail.com
15. Mme Zakia El Midaoui
Directrice de la Coopération multilatérale et des Affaires économiques internationales
Ministère des Affaires étrangères et de la Coopération
Rabat (Maroc)
16. M. Abdellah Ben Mellouk
Chef de la Division des questions économiques et financières
Direction de la Coopération multilatérale et des Affaires économiques internationales
Ministère des Affaires étrangères et de la coopération
Rabat (Maroc)
17. M. Aymen Cherkaoui
Conseiller
Ministère déléguée auprès du Ministre de l'Energie, des Mines, de l'Eau et de l'Environnement chargée de l'Environnement
Rabat (Maroc)
Email : acherkaoui@acisdl.org
18. Ms Nadia Zine
Ingénieur en Chef/Conseillère
Ministère Déléguée chargé de l'Environnement
Rabat (Maroc)
Email : zinenadia08@yahoo.fr
19. M. Adil Diani
Conseiller du Ministre
Ministère de l'Energie et des mines
Rabat (Maroc)
Tél : +212 537688853/62
Email:dianiadil@gmail.com / a.diani@mem.gov.ma
20. Ms. Nassira Rheyati
Chargée de programme
Ministère de l'Environnement
Rabat (Maroc)
Email : r_nassira@yahoo.fr
21. Ms. Hajar Ezzaher
Conseiller des Affaires étrangères
Ministère des Affaires étrangères et de la Coopération
Rabat (Maroc)
Email : h.ezzaher@maec.gov.ma
22. Mme Sara Cherki
Conseiller au Service des Institutions Financières, Direction de la Coopération Multilatérale et des Affaires économiques internationales
Ministère des Affaires étrangères et de la Coopération
Rabat (Maroc)
Email : saracherki@gmail.com
23. Mme Meriem Eddaou
Cadre au service des institutions financières, Direction de la Coopération multilatérale et des Affaires économiques internationales
Ministère des Affaires étrangères et de la Coopération
Rabat (Maroc)
Email : m.eddaou@maec.gov.ma
24. Mme IbtissamKaifouf
Chef de la Division de la Coopération et des Partenariat, Direction de la Coopération et de la Communication
Ministère du l'industrie, du commerce, de l'investissement et de l'économie numérique
Rabat (Maroc)
25. M. Badr Elfadili
Ingénieur d'Etat à la Division des Industries Chimiques Pharmaceutiques et Matériaux de Construction, Direction de l'Industrie
Ministère du l'Industrie, du Commerce, de l'Investissement et du l'Economie numérique
Rabat (Maroc)
26. Mme Loubna M'hamdi Alaoui
Chef du Service des Relations avec les Institutions Internationales à la Direction du Trésor et des Finances Extérieures
Ministère de l'Economie et des Finances
Rabat (Maroc)
Tél: +212 537 67 73 69
Email :l.alaoui@tresor.finances.gov.ma
27. M. Jamal Goujil
Chargé d'études
Ministère de l'Economie et des Finances
Rabat (Maroc)
Email : goujil@depf.finances.gov.ma
28. M. Mohamed Reda Rouijer
Cadre
Ministère du Commerce extérieur
Rabat (Maroc)
Email : m.reda.rouijel@gmail.com
29. M. Abdelali Eddebbagh
Chef de Division (DTFE)
Ministère de l'Economie et des Finances
Rabat (Maroc)
Email : a.eddabbagh@tresor.finances.gov.ma

30. M. Taoufik Oukessou
Chef de Division
Ministère de l'Economie et des Finances
Rabat (Maroc)
Email : oukessou@depf.finances.gov.ma
31. M. Adil Hidane
Directeur adjoint
Ministère de l'Economie et des Finances
Rabat (Maroc)
Tél : 0537 67 74 17
Email : hidane@depf.finances.gov.ma
32. Mme Nezha Ait Elourrat
Cadre à la Direction du Trésor et des Finances
Extérieures
Ministère de l'Economie et des Finances
Rabat (Maroc)
Email : n.aitelourrat@tresor.finances.gov.ma
33. M. Abdelhamid Tebba
Cadre à la Direction du Trésor et des Finances
Extérieures
Ministère de l'Economie et des Finances
Rabat (Maroc)
Email : a.tebba@tresor.finances.gov.ma
34. Mme Siham Souihel
Cadre
Ministère de l'Economie et des Finances
Rabat (Maroc)
Email : s.souihel@tresor.finances.gov.ma
35. M. Ayache Khellaf
Directeur de la Prévision et de la Prospective
Haut Commissariat au Plan
Rabat (Maroc)
Email : khellafay@yahoo.fr
36. Mme Bouchra Bouziani
Chef de Service
Direction de la Statistique
Haut Commissariat au Plan
Rabat (Maroc)
Email : b.bouziani@hcp.ma
37. M. NassiraRhazi
Chef de Service «Commerce et Compétitivité»
Haut Commissariat au Plan
Rabat (Maroc)
Email : rhazi2@hotmail.com
38. M. Abdelkader Teto
Directeur
Haut Commissariat au Plan
Rabat (Maroc)
Email : ateto_kader@yahoo.fr
39. Mme Hasna El Alaoui
Chef de Service de l'Industrie et de l'Artisanat
Direction de Planification
Haut Commissariat au Plan
Rabat (Maroc)
Email : h.elalaoui@hcp.ma
40. Mme Ahlame Sghir
Ingénieur d'Etat au Service de la Coopération
Haut-Commissariat aux Eaux et Forêts à la Lutte
contre la Désertification
Rabat (Maroc)
Email : ahlam.sghir@gmail.com
41. Mme Sanae Guesmi
Chargée de la Coopération multilatérale
Haut-Commissariat aux Eaux et Forêts à la Lutte
contre la Désertification
Rabat (Maroc)
Email : guesmi.sane@gmail.com
42. Mme Mariam Eljoubari
Chef de division à de la Modélisation
Direction de la Prévision et de la Prospective
Haut Commissariat au Plan
Rabat (Maroc)
Email : mariam.eljoubari@gmail.com
43. M. Mohamed Assouli
Chef de division à la Direction de la Prévision et de la
Prospective
Haut Commissariat au Plan
Rabat (Maroc)
Email : med_assouli@hotmail.com
44. Mlle Oumayma Belfaqir
Conseillère à l'Export à la Direction Marketing
Centre Marocain de Promotion des Exportations
Casablanca (Maroc)
Email: belfaqir@marocexport.gov.ma/
d.abid@mem.gov.ma
45. M. Driss Abid
Chargé d'études, Ministère de l'Energie, des Mines,
de l'Eau et de l'Environnement (MEMEE)
Rabat (Maroc)
Email : d.abid@mem.gov.ma
46. M. Mohammed Tamdi
Chef de Service de la coopération Africaine
Département Energie et Mines
Ministère de l'Energie, des Mines, de l'Eau et
de l'Environnement (MEMEE)
Rabat (Maroc)
Tél : 0537 68 88 24
Email : m.tamdi@mem.gov.ma

47. M. Abdelmjid Hatimi
Ingénieur Général
Département Energie et Mines
Ministère de l'Energie, des Mines, de l'Eau et
de l'Environnement (MEMEE)
Rabat (Maroc)
Email : a.hatimi@mem.gov.ma
48. M. Mohamed Benyahia
Directeur
Ministère de l'Energie, des Mines, de l'Eau et
de l'Environnement (MEMEE)
Rabat (Maroc)
Email : benyahia@environnement.gov.ma
49. M. Moulay Ismail Taqui
Responsable du Département « Afrique »
Ministère du Commerce Extérieur
Rabat (Maroc)
Email : taquim80@gmail.com /
taqui@mce.gov.ma
50. Ms Maïssaa Zebakh
Cadre chargée des relations commerciales
Maroc-Afrique
Ministère du Commerce Extérieur
Rabat (Maroc)
Email : maïssa.zebachh@gmail.com
51. Ms Siham Houari
Cadre, chargée des relations commerciales
Maroc-Afrique
Ministère du Commerce Extérieur
Rabat (Maroc)
Email : sihamhouari8@gmail.com
52. Ms. Dounia Mohati
Cadre – Division de la coopération
internationale
Ministère de la Solidarité, de la Femme, de la
Famille et du Développement Social
Rabat (Maroc)
Email : dounia.mohati@gmail.com
53. M. Boubker Elbergui
Secrétaire Général
Ministère de la Solidarité, de la Femme, de la
Famille et du Développement Social
Rabat (Maroc)
Email : b.elbergui@gmail.com
54. Ms. Widad Sebbahi
Ingénieur en Chef
Direction Générale des collectivités locales
Ministère de l'Intérieur
Rabat (Maroc)
Email : wsebbahi@interieur.gov.ma
55. Mme Mouna Zaoui
OCI
Ministère des Affaires Générales et de la Gouvernance
Rabat (Maroc)
Tél : 0537 687316 / Email : zaoui@mag.gov.ma
56. Ms Hanane Touzani
Chargée d'études auprès du Chef du
Gouvernement
Ministère des Affaires Générales et de la Gouvernance
Rabat (Maroc)
Tél : 0537 687316/Email : touzani@mag.gov.ma
57. Mlle Ichrak Benbrahim
Administrateur principal
Ministère des Affaires Générales et de la Gouvernance
Rabat (Maroc)
Email : ichben3@gmail.com
58. M. Hassan Agouzoul
Expert
Conseil économique social et environnemental
Rabat (Maroc)
Fax : + 212 538 01 04 00
Email : h1.agouzoul@gmail.com
59. M. Saïd Mouline
Président, Commission Economie Verte (CGEM)
Directeur général, Agence nationale pour le
développement des énergies renouvelables et
de l'efficacité énergétique (ADEREE)
Casablanca (Maroc)
Tél : 0522 99 7023
Email : cder@menara.ma
60. Mme Karima Rghoni
Chef du Service du Suivi des Accords Commerciaux,
Direction de la Coopération et de la Communication
Ministère du l'Industrie, du Commerce, de
l'Investissement et du l'Economie numérique
Rabat (Maroc)
Email : karimarghoni@mcinet.gov.ma
- SOUDAN/ SUDAN**
61. Mr. Mohamed AbdelkarimElhag Toto
Director of Foreign Trade Statistics Directorate
Central Bureau of Statistics (CBS)
Khartoum, Sudan
Tél : +249907686669/
Email : elhagg2003@yahoo.com
62. M. Ali Amna
Assistant Director
Central Bureau of Statistics
Khartoum, Sudan

63. Mr. Mustafa Mohamed Abdalla
Senior Researcher – Managing Director
Central Bank of Sudan
Sudan – Khartoum
Tel : +2491870656644
Email : Mustafa.abdalla@cbs.gov.sd
/zoul177@yahoo.com

64. Mr. Mirgani Abdella Glood Indila
Ministry of Finance and Economic Planning
Khartoum, Sudan
Email : mglood99@gmail.com

65. Ms. Batul Abbas Awad
Ministry of Industry
Khartoum, Sudan

66. Mr. Ali Mohamed
Ministry of Environment
Khartoum, Sudan

TUNISIE/ TUNISIA

67. M. Chokri Mezghani
Sous-Directeur des études et analyses
économiques et environnementales / Direction
Générale du Développement Durable
Ministère de l'Environnement et du
Développement Durable
Tunis, Tunisie
Tél : + 216 70 72 86 44 (Poste 307)
Email : chokri.mezghani@yahoo.fr
/chokri.mezghani@mineat.gov.tn

68. M. Tarek Bouhlel
Conseiller des Services Publics
Chef service chargé de la coopération financière avec
la Banque Africaine de Développement et les
Organisations Régionales
Ministère du Développement, de l'Investissement et
de la Coopération Internationale
Tunis, Tunisie
Email: tarek.bouhlel@mdci.gov.tn

69. M. Chawki Jaballi
Sous-Directeur chargé de la coopération avec
l'Union Africaine et les pays africains
Ministère du Commerce, Conseiller des services
publics, sous-directeur chargé de la coopération
avec les pays Africains et l'Union Africaine
Tunis, Tunisie
Tél : +216 71 354 434
Email : Chaouki.jaballi@gmail.com

70. Mme. Douja Elgharbi
Premier vice-président
Confédération des Entreprises Citoyennes de Tunisie
Ministère de l'Environnement et du Développement
Durable
Tunis, Tunisie

71. M. Youssef Zidi
Directeur adjoint
Direction Général de l'Environnement de vie
Tunis, Tunisie

72. M. Okba Elkolmani
Directeur
Ministère des Finances
Tunis, Tunisie

EXPERTS

73. Mr. Mario Cimoli
Director
Division of Production, Productivity and Management
(UNECLAC)
Santiago, Chile
Email: mario.cimoli@cepal.org
helen.carinena@cepal.org

74. Professeur Rafik Bouklia-Hassane
Université d'Oran / Professeur
Faculté des sciences économiques d'Oran
Ministère de l'Industrie et des Mines
Alger
Tél : (213) 770 88 21 90
Email : rbouklia_hassane@yahoo.fr

75. M. Ali Harbi
Consultant
Alger
Tel : +213 770 955 720
Email : aliharbiconsulting@gmail.com

76. M. Abdelkrim Boudra
Chef d'entreprise, IICOM, Membre du Board de CARE Alger
Algérie
Tél : +213 23 30 81 12
Email : abdelkrimboudra1@gmail.com
boudra.iicomdz@yahoo.fr

77. M. Haraguchin Obuya
Industrial Research Officer
United Nations Industrial Development
Organization
Vienna, Austria
Tél : +43-1-26026-3704
Email : n.haraguchi@unido.org

78. M. Charlemagne Babatounde Igue
Doyen de la FASEG – Université d'Abomey-
Calavi
Ministère de l'Enseignement Supérieur
Cotonou, Bénin
Tél : +229 95667870
Email : charlyigue@yahoo.fr

79. M. Khalid El Bernoussi
Consultant Trade and Development
WTO Issues
Geneva
Email :Khalid.elbernoussi@yahoo.com
80. Ms. Greenidge Alicia Dominica
President/Chief Executive
Summit Alliances International, sarl
Geneva
Tel : +41-79-508-5394/Email :
greenidge.a@gmail.com
81. Prof. Leila Baghdadi
Associate Professor
Titulaire de la Chaire OMC
Tunis Business School, University of Tunis
Tunis, Tunisie
Email : Leila.baghdadi@tbs.rnu.tn
/leilabaghdadi@gmail.com
82. M. Nour Makhloufi
Directeur Recherche & Développement
Innovation
Centre Technique des Industries Mécaniques et
Electriques- Le CETIME
Tunis/ Tunisie
Tel : 216 70 146 000- 216 70 146 050
Email : n.makhlouf@cetime.com.tn
83. M. Saidane Dhafer
Professeur, Université Lille 3
Lille (France)
Email :dhafer.saidane@skema.edu
/dhafer.saidane@gmail.com
84. Dr. Chamel Al Azmeh
London School of Economic and Political
Science
Londres, Royaume Uni
Email :c.Asmeh@les.ac.uk
85. M. Dieye Cheikh Tidiane
Docteur en Etudes du Développement / Directeur
Exécutif - Centre Africain pour le Commerce,
l'Intégration et le Développement (CACID)/Réseau
Enda Tiers Monde
Dakar/Sénégal
Tél : +221 33 821 70 37/ +221338235754
Email :cdieye@endatiersmonde.org /
dieye3@hotmail.com
86. M. Lahoual Kouider
Consultant / Expert en Intégration Régionale
Rabat (Royaume du Maroc)
Email : kouidera12@gmail.com

COPRS DIPLOMATRIQUE/ DIPLOMATIC CORPS**Ambassade d'Algérie**

87. Mme Amal Medjber
Conseiller diplomatique
Rabat
Email : medjber.amal@gmail.com

Ambassade de la République du Soudan

88. M. Abdalla Eltayib
First Secretary
Rabat (Royaume du Maroc)

Ambassade de Djibouti

89. SE M Ibrahim Bileh Doualem
Ambassadeur Extraordinaire et Plénipotentiaire
Rabat (Royaume du Maroc)
Fax : 05 37 75 74 79
Email : amb.dj.ma@gmail.com

Ambassade de France

90. M. Jules Porte
Economiste
Rabat (Maroc)

Ambassade de la République de Gabon

91. Ms Cynthia Ioala
Conseillère Economique
Rabat (Royaume du Maroc)
Email : mayseioala@yahoo.fr
Fax : 0537 75 29 08

Ambassade du Vatican

92. SE Monseigneur Ambassadeur
de la Nonce apostolique
Saint-siège Nonciature apostolique
Rabat (Royaume du Maroc)

Ambassade de la République Socialiste du Vietnam

93. M. Bui Viet Hai
3ème Secrétaire de l'Ambassade
Rabat (Royaume du Maroc)

Ambassade du Ghana

94. SE Prof. Samuel Mbrayeh Quartey
Rabat (Royaume du Maroc)

Ambassade du Bénin

95. Ms Sarah Prado
Rabat (Royaume du Maroc)
Tél : +212 537 75 41 58
Fax : + 212 537 75 41 56

Ambassade du Congo

96. M. Urbain Otsala Se
Chargé d'Affaire
Rabat (Maroc)
Tél : 0537 659966 – Fax : 0537 659959

Ambassade de la République Démocratique du Congo

97. M. Celestin Mukumpuri Mabusa
Ministre Conseiller
Rabat (Maroc)

**COMMUNAUTES ECONOMIQUES
REGIONALES/ REGIONAL ECONOMIC
COMMUNITY**

Union du Maghreb Arabe (UMA)

98. M. Habib Ben Yahia
Secrétaire Général
Union du Maghreb Arabe
Rabat (Maroc)
Tél : +212 537 6813 71 -
Fax : +212 537 681 377
99. M. Réda El Merini
Directeur des Affaires Economiques
Rabat (Maroc)
100. Mlle. Faouzia Chakiri
Chef de Division
101. M. Mohamed Ben Hadj Hamouda
Chef de Division
Direction des Affaires Economiques
102. M. Belbachir Zahreddine
Expert

**ORGANISATIONS INTERNATIONALES ET
REGIONALES/ INTERNATIONAL AND
REGIONAL ORGANIZATIONS**

AOAPC

103. Prof. Adeyinka Orimalade
Secrétaire Général
Association des Organisations Africaines de
Promotion Commerciale
Tanger, Maroc
Tel : 0539943730 / Fax : 0539 325275
104. Mme Badaoui Liliane
Chargée de l'Administration et des Finances
Association des Organisations Africaines de
Promotion Commerciale
Tél : +212 539 94 37 30/Fax 539 32 52 75

CIDC

105. M. Mamadou Bocar Salt
Chef du Département des Etudes et de la
Formation
Rabat (Royaume du Maroc)

ISESCO

106. Dr. Abdelmajid Tribak
Expert en charge de la Division Environnement
Direction des Sciences et de la Technologie
Islamic Educational, Scientific and Cultural
Organization
Rabat, Maroc
Tel : 0537566052/53 -
Fax: +212 5 37 56 60 12/13
E-mail : atribak@unesco.org.ma

CAFRAD

107. M. Ifeanyi Emmanuel Odogwu
Expert in Strategic Management and Reform of
State Institutions
Centre Africain de Formation et de Recherche
Administratives pour le Développement
Tanger / Maroc
Tél : (+212) 5393-22707 (+212) 6355-10340
okeosisi2011@yahoo.com

Délégation de l'Union européenne au Maroc

108. Mme Sandrine Beauchamp
Section Appui aux Réformes économiques
Délégation de l'Union européenne au Maroc
Rabat (Maroc)
Email : sandrine.beauchamp@eeas.europa.eu
Tél. +212.5.37.57.98.00/33
Fax +212.5.37.57.98.10
109. M. Fortunato Piergiuseppe
Economic Affairs Officer
UNCTAD, Genève
TEL : +41 (0)22 9175647
Email :Piergiuseppe.Fortunato@unctad.org
110. Dr Mustafa Sadni Jallab
Chef d'Unité OMC
Genève
Email :Mustapha.Sadnijallab@wto.org

UNIVERSITES/ UNIVERSITIES

111. Université Mohammed V -Souissi
Prof. Ghoufrane Azzedine
Doyen - Faculté des Sciences Juridiques,
Économiques et Sociales
Rabat, Maroc
Tel : +2125371719
Email : ghoufraneaz99@hotmail.com
Institut des Etudes Africaines
112. M. YahiaAbou El Farah
Directeur
Email : abouelfarah@yahoo.fr
113. Ms. Khadija Boutkhili
Enseignante Chercheur, IEA
Rabat (Royaume du Maroc)
Email : k_boutkhili@hotmail.com

114. Ms. Fatima Zohra Azizi
Professeur Chercheur, IEA
Email : fatimaz.aziziz@gmail.com

**Institut Supérieur International de Tourisme de
Tanger**

115. Ms Khadija Askour
Enseignante Chercheur
Tanger
Email : dijaskour@gmail.com

EMPLOYERS' ORGANIZATIONS UTICA

116. Mme Shéhérazade Belaiba Berrhouma
Directrice Coopération Multilatérale
Tél : +216 71 142 050
Tunis (Tunisie)
Email : s.belaiba@utica.org.tn

AGENCES DE COOPERATION/ COOPERATION AGENCIES

Agence Japonaise de la coopération internationale

117. Mme Khadija El Baakili
Chargée de programmes
Rabat (Royaume du Maroc)
Tél : 0537 27 65 95 / Fax : 0537 77 9592
Email : AhabouneHouria.MO@jica.go.jp

Affaires mondiales Canada

118. Mr. Houssam Jedda
Agent de développement
Ambassade du Canada au Maroc
Rabat (Maroc)
Tél : +212 5 37 54 48 65
Email : Houssam.Jedda@international.gc.ca

INSTITUTIONS PUBLIQUES/ PUBLIC INSTITUTIONS BANK AL-MAGHRIB

119. M. Zhani Ahmed
Economiste Spécialiste
Rabat (Maroc)
Fax : 0537 574111
Email : a.zhani@bkam.ma

120. M. Said El Hamine
Rabat (Maroc)
Tél : 0537 574119
Email : s.elhamine@bkam.ma

IRES

121. M. Tawfik Mouline
Directeur Général
Institut royal des études stratégiques (IRES)
Rabat (Royaume du Maroc)
Fax: 05 37 71 37 91 / Email: contact@ires.ma

SECTEUR PRIVE/ PRIVATE SECTOR

Schneider Electric

122. M. Tahar Jebli
Directeur Commercial Distribution
Casablanca, Maroc
Tél : +212 05 22 97 79 00
Email : tahar.jebli@schneider-electric.com

MEDIA

123. M. Yazid Ferhat
Journaliste
Maghreb Emergent - Algérie
Tel : (+213) 21 78 24 45
Email : y.ferhat@maghrebemergent.info

124. M. Ibrahima Dia
Directeur Général - Mauritanie
Financial Afrik
Tel : +22245241094
Email : Ibrahima.dia@financialafrik.com

125. Mr. Hussein Tarek
Deputy Editor in Chief
Head of the Diplomatic Dep.
Al Ahram Al Massai Newspaper
Cairo, Egypt
Fax : +2 02 257 86 833
Email : telsonoty@yahoo.com

126. Mme Nadia Attia
Journaliste
Agence TAP - Tunis
Tel : +216 71889 000
Email : nadiattia@yahoo.fr

CONSULTANTS

127. M. El-Mokhtar Cheikh Ould Sghair
Tanger (Maroc)
Email : cheikhcmos@gmail.com

128. M. Abdoul Kane
Nouakchott, Mauritanie
Email : abdoul.dado@yahoo.fr

SYSTEME DES NATIONAS UNIES/ UNITED NATIONS SYSTEM

UNIDO

129. M. Jaime Moll De Alba
Représentant de l'ONUDI au Maroc
Rabat (Maroc)
Tél : + 212 5 37 75 59 66 / 537 65 67 66
Fax : + 212 5 37 63 27 87
Email : office.marocco@unido.org

UNHCR Maroc

130. M. Anthony Berginc
Chargé des Relations extérieures
Rabat (Maroc)
Email : berginc@unhcr.org
Tél : +212 5 37 54 54 11

UN-ESCWA

131. Mr. Mohamed Chemingui
Chief of Regional Integration Section
Economic Development and Globalization
Division
Beirut, Lebanon
Email: Cheminguim@un.org

**SECRETARIAT CEA – ADDIS ABEBA/
ECA SECRETARIAT / ADDIS ABABA****African Climate Policy Center (ACPC)**

132. Mr. Johnson Nkem
Senior Climate Adaptation Expert
Email : jnkem@uneca.org
133. Mr. Ralid Ajabboune
Expert on Energy and Climate change
Email: RAjabboune@uneca.org

Social Development Policy Division (SDPD):

134. Ms. Iris Macculi
Economic Affairs Officer
Employment and Social Protection
Social Development Policy Division (SDPD)
Tel. +251-115445002
Email : irism@uneca.org

**Strategic Planning and Operational Quality
Division**

135. Ms. Josephine Marealle-Ulimwengu
Chief, Programme Planning and Budgeting Section
Phone: +251-11-544-3803
Email: JMUlimwengu@uneca.org

136. M. Marlon Lezama
Chief, Partnerships and Resource Mobilization Section
Strategic Planning and Operational Quality Division
Tel: +251 115443129
Email: mlezama@uneca.org

Macroeconomic Policy Division (MPD)

137. M. Hopestone Kayiska Chavula, PhD
Tel: +251 11 544 3455 (Dir)
Fax: +251 111 551 1512 - Ext: 33455
Email: HChavula@uneca.org

138. Ms. Megan Rees
Translator
UNECA, Addis Ababa
Email : mrees.uneca.org

Regional Integration and Trade Division (RITD)

139. Mr. William Davis
African Trade Policy Centre (ATPC), ECA
Tel. +251- (0)11- 544 3253
Email: wdavis@uneca.org, d.davis@un.org

Capacity Development Division

140. M. Joseph Atta-Mensah
Capacity Development Division
Tel : +251-11-5445379 - Fax : +251-11-5514461
Email: jattamensah@uneca.org
atta-mensahj@un.org

**Institut Africain de Développement Economique et de
Planification (IDEP)**

141. Ms. Karima Bounemra Ben Soltane
Directrice
Dakar, Sénégal
Tel: +221338231020
Email: idep@unidep.org

142. Mrs. Catherine Lalyre Faye
Training Division
Dakar – Sénégal
Tel : +221 33 823 10 20
Email : c.lalyre@unidep.org

143. M. Mehdi Mehamha
Consultant
Dakar, Sénégal
Tel : +221 33 829 55 05
Email : m.mehamha@unidep.org

**SECRETARIAT CEA-RABAT/
ECA SECRETARIAT / RABAT**

Bureau de la CEA pour l'Afrique du Nord
Tél : +212 537 71 78 29- 537 71 56 13
Fax : +212 537 71 27
Email : srdc-na@uneca.org
Site web: www.uneca.org

144. M. Nassim Oulmane, Directeur intérimaire
145. M. Gbaguidi Ochozias, Economiste
146. Mme Houda Mejri, Information Officer
147. M. Omar Ismael Abdourahman, Economiste
148. M. Zoubir Benhamouche, Economiste
149. M. Salem Sebbar, Knowledge Management
Officer
150. Mme Marieme Bekaye, Economiste
151. M. Isidore Kahoui, Economiste
152. Mlle Houda Filali Ansary, Communication Officer
153. M. Aziz Jaid, Economiste
154. M. Ibrahim Ayoub, AAFO
155. M. Mohammed Mosseddek, Research Assistant
156. M. Lahcen Hmad, Admin Assistant
157. Mme Aouatif El Arroud, Finance Assistant

- 158. Mme Naima Sahraoui, Director Assistant
- 159. Mme Amal El Korchi, Procurement Assistant
- 160. M. Mamadou Diaw, IT Assistant
- 161. Mlle Samira Ezzine, Assistant
- 162. Mlle Fouzia Assou, Assistant
- 163. M. Driss Cherrabi, Service reproduction
- 164. M. Rachid Ramdane, Chauffeur
- 165. M. Mrani Alaoui Hassan, Chauffeur
- 166. M. Abdelfettah Lotfi, Chauffeur
- 167. Mlle Andrea Mathez, Etudiant visiteur

الملحق الخامس

رسالة شكر وامتنان مرفوعة إلى حضرة صاحب الجلالة الملك محمد السادس

نحن المشاركون في أعمال الاجتماع الواحد والثلاثين للجنة الخبراء الحكومية الدولية لمكتب شمال أفريقيا التابع للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، المنعقد بالرباط، في الفترة ما بين 1 و4 آذار/مارس 2016، وعلى إثر انتهاء أعمال هذا الاجتماع، نرفع إلى مقامكم العالي عبارات الشكر والامتنان على الحفاوة التي أحاطتنا بها المملكة المغربية بمناسبة هذا اللقاء المبارك.

ويشرفنا أن ننهي إلى علم جلالتم أن هذا الاجتماع ناقش الأحوال الاقتصادية والاجتماعية التي سادت في المنطقة خلال سنة 2015. وفي هذا الصدد، تطرق الاجتماع لتطورات البيئة الاقتصادية والاجتماعية كما تناول حصيلة إنجاز برنامج عمل المكتب سنة 2015 والأجندات الإقليمية والدولية وغيرها من المبادرات الخاصة والإطار الاستراتيجي المقترح لفترة السنتين 2018-2019.

وتحور الاجتماع حول موضوع: "الاقتصاد الأخضر، السبيل نحو تسريع التنمية الصناعية في شمال أفريقيا". ويندرج هذا الموضوع في سلسلة الدراسات التي شرعت فيها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا منذ سنة 2012 حول محددات تحقيق التصنيع الأكثر استدامة في القارة الأفريقية، وهي مرحلة حتمية نحو بلوغ التحول الهيكلي والتنمية المستدامة للقارة جمعاء.

كما تطرق الاجتماع هذه السنة من خلال اجتماع الخبراء المخصص في شكل مائدة مستديرة إلى مكانة ودور "التصنيع عبر التجارة في شمال أفريقيا في سياق تعدد الاتفاقات". ويتعلق الأمر بتحديد الشروط اللازمة حتى يصبح تحرير التجارة عاملا جوهريا في تصنيع شمال أفريقيا وتحفيز التجارة البينية الأفريقية للمساعدة على بروز أقطاب نمو في القطاعات الصناعية الاستراتيجية. وناقش الاجتماع أيضا كيفية جعل الاتفاقات التفضيلية للجاءات الاقتصادية الإقليمية دعامة لتشجيع سلاسل القيمة الإقليمية.

وقد أصدر الاجتماع توصيات عملية هامة ترمي إلى التصدي إلى كافة التحديات داخل المنطقة وكذلك تشجيع نمو مدّز للمزيد من فرص العمل والازدهار الاقتصادي والاجتماعي، والحد من جميع أشكال التفاوتات، والتقليص من وقع الصدمات الخارجية، والتكيف مع تغير المناخ، وتعزيز التكامل الإقليمي.

وإذ نعبر لجلالتم عن شكرنا وامتناننا على العناية الفائقة التي أحاطتنا بها الحكومة المغربية والتي ما فتئت تشمل بها مكتب شمال أفريقيا التابع للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، فإننا ندعو الله عز وجل أن يحفظكم ويرعاكم ويسدد خطاكم ويجعلكم ذخرا لبلدكم المضيايف بمزيد من التقدم والازدهار تحت رعاية جلالتم السامية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الرباط، 4 آذار/مارس 2016